

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة - السبت - الأحد
15-14-13 جماد اول 1435 -14-15-16 مارس





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
7	هيئة حقوق الإنسان
17	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
50	حقوق الانسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

• جمعية حقوق الإنسان لـ «الحياة»: تكليف محام للدفاع عن المتضررات إذا لزم الأمر

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 جماد اول 1435 هـ - 14 مارس 2014 م
[اضغط هنا](#)

جدة - عائشة الجعفري
أكدت جمعية حقوق الإنسان بجدة لـ «الحياة» أن الجمعية ستتابع قضية نساء سوق الممشى في حال عدم استجابة الجهات المختصة تظلمهن ضد أمانة جدة، من خلال تكليف محامين للدفاع عن قضيتهن أو من طريق توجيههن للطرق الصحيحة في حل المشكلة، مشيرة إلى أن النساء لم يتقدمن بشكوى رسمية حتى الآن.
وقال عضو جمعية حقوق الإنسان معتوق الشريف خلال حديثه إلى «الحياة»: «إنه تم الاجتماع مع أحد منسوبي الأمانة، وبين نقاط الخلاف في سوق الممشى مع البائعات وحدد أن أحد أسباب الإزالة هو عدم ملائمة الشكل الذي تم بناؤه من السيدات مع خطة الأمانة في توحيد شكل الكشكات والبساتن الجمالية لشوارع مدينة جدة، وأن الشكل الحالي قديم وبدائي لذا تمت إزالته».
وشدد على ضرورة تكاتف الجهات الرسمية الداعمة مع هذه القضية مثل الشؤون الاجتماعية في منح فرز المحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديمهم للأمانة ورعاية الغرفة التجارية، في ظل نشاطهم الاقتصادي في توفير أماكن تلائم وضعهم الإنساني، مطالباً بتدخل الجمعية الحرفية في الاطلاع على منتجاتهم وتسويقها وعمل بازارات في طريقة مثالية وكريمة لدعم المرأة، على أن لا تكون الخصومة بين جهتين فقط والمتمثلة في الأمانة والنساء.
وأضاف الشريف: «إن البلدية تتعامل معهن كتجار لأنه ليس من دورها التصنيف أو الاهتمام بالوضع الاجتماعي أو النفسي لهن، كونها جهة تعمل من طرف واحد وهو تنظيمي بحت دون أي اعتبارات أخرى».
من جهته، يرى المحامي والمستشار القانوني إبراهيم الأبادي خلال حديثه إلى «الحياة» أن من الواجب الإنساني مراعاة الظروف الإنسانية للنساء في سوق الممشى وخصوصاً عند معرفة رغبتهم وجديتهن في كسب لقمة عيش شريفة.
وزاد: «إحدى أهم أولويات الدولة هي ضمان عيش كريم للمواطنين، والأمانة ما هي إلا جزء من الدولة في تحقيق هذا الضمان ولا يحق لها الإزالة، ولها حق التنظيم دون إلحاق الضرر بالملكيات أو بالبضائع التي تسعى للنساء لبيعها؟».
وأكد أنه يحق للنساء الشكوى والمطالبة بالتعويض من الجهة المسؤولة عن التخريب، موضحاً أنه من الضروري معاملتهن معاملة حسنة من جميع الموظفين والمسؤولين دون التقليل أو التحقير من شأنهن.
بدورها، أفادت مديرة قسم الأسر المنتجة في جمعية البر بجدة أميرة العنزي خلال حديثها إلى «الحياة» أن المعاناة مع البلدية تطول في صعوبة استخراج التصاريح، مستشهدة بسيدات في منطقة عبيد الواقعة في جنوب جدة بقوية يحاولن استخراج تصاريح لهن منذ أعوام ولكن دون جدوى، إذ يفترشن الأرض ببضائعهن التي اقتترضن من أجلها.
وتعاطفت العنزي مع السيدات في الممشى وقالت: «تم إقراض عدد من السيدات اللاتي تعرضن للإزالة من البلدية، وأن القروض لن تسقط عنهن حتى وإن لم يستفدن منها ويجب أن تسترد بناء على الشروط الموقعة بين الجمعية والمقترضات».

لحيوان.. قانون معطل وانتهاكات بالجملة

تصرفات فردية تنتهك "البهائم" وخمسة ريالات غرامة دهس حيوان

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 جماد اول 1435 هـ - 15 مارس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=181853&CategoryID=4

جدة: نجلاء الحربي، يمن لقمان

ارتفعت أصوات المطالبة داخل الأوساط الاجتماعية بالمملكة لإنشاء جمعيات متخصصة للرفق بالحيوان بالتعاون مع الجهات المختصة تهدف لإقامة حملات توعية في أوساط المجتمع لتثقيفه بحقوق الرفق بالحيوان وسن قانون صارم يجرم تعذيب الحيوانات بدلا من القانون الموحد الموجود، الذي يعد استرشاديا الأخذ به للدول أو عدم الأخذ به، مما دفع هواة تربية الحيوانات الأليفة بالسعودية من إطلاق حسابات تختص بجمعيات تطوعية على شبكة التواصل الاجتماعي تهدف إلى نشر التوعية والتثقيف بين أفراد المجتمع بأهمية الرفق بالحيوان، والوقف بوجه المسيئين بالتعامل مع الحيوانات عن طريق جمع أكبر عدد من الفيديوهات التي تحمل إساءة وضررا للحيوان والمطالبة بتسريع قانون صارم للإيقاف تلك التجاوزات، حيث جاءت تلك المطالبات بعد تداول مواقع التواصل الاجتماعي مؤخرا عدة مقاطع فردية تحمل في طياتها تجاوزات تسيء التعامل مع الحيوانات الأليفة وقيام أصحاب تلك المقاطع بتصرفات يرفضها الدين والعقل.

ومن ضمن تلك الحوادث التي تضمنت تعذيب "حيوانات" وتم تداولها على المواقع الإلكترونية وأجهزة الجوال الحديثة كـ"الواتس أب" مشهد اشتهر بـ"معذبي الحصان"، الذي لقي صدى واسعا بالمطالبة في إنزال أشد العقوبات على أصحاب ذلك المقطع الذي يصور به شباب تعلقوا فيه أصوات ضحكاتهم على أنين حصان مكبل وأحدهم يوسعه ضرباً لدافع التسلية دون أن يرتكب إثماً.

كذلك تم نشر فيديو لشابين يحرقان قطة قام أحدهما بسكب مادة قابلة للاشتعال وإشعال النار فيها وتولى الآخر التصوير حتى تم حرق القطة مما أثار غضب عدد بين المشاهدين والمغردين على مواقع التواصل الاجتماعي.

ولم يغب عن ذاكرة عدد مقطع الفيديو الذي أظهر شبانا سعوديين يقومون بقتل ثعلب صغير في الصحراء عن طريق تعليقه بمقربة من عادم السيارة حتى يستنشق الغازات المنبعثة السامة مما أدى إلى موته، جميع تلك الحوادث تتناقض مع مبادئ الرفق بالحيوان وتهدد الحياة الفطرية في السعودية.

وفي حادثة أخرى، أظهرت لقطات فيديو تناقلته مواقع إلكترونية قيام شخص بقطع ذيل قط بسبب إتلافه مروحة سيارة الرجل "الشاص"، حيث أظهر الفيديو استمرار الرجل بالضرب بالة حادة على ذيل القط الذي كان يتلوى من الألم حتى اكتمل قطع الذيل ثم سقط القط على الأرض وفر هاربا من المكان، حيث وجه عدد من الأشخاص السخط والمطالبة بأشد العقوبة على ذلك الرجل مرتكب السلوك الشنيع، وعلى الرغم من ذلك لم تتحرك الجهات المعنية في البحث أو التحري عن صاحب ذلك المقطع الرفق بالحيوان

من جهته، دافع المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة المهندس جابر الشهري، بقوله يوجد قانون صادر مختص بالرفق بالحيوان منذ عامين، وهذا النظام أعدته وزارة الزراعة ووافق عليه مجلس الوزراء ويطبق بالسعودية، موضحا أن قانون الرفق بالحيوان يعد من الأنظمة والقوانين المتقدمة ويراعي التشريعات السماوية والتعامل مع الحيوانات ومنع إيذائه، وهذا منطلق من الشريعة الإسلامية والوزارة تطبق ذلك بالتعاون مع جهات أخرى، وهناك جهات مختلفة ذات علاقة بالنظام يجب أن تنقيد به وأن تطبق أي عقوبات مباشرة بخصوص كل من يتجاوز هذا النظام منها البلديات.

وتذمر الشهري من الفيديو الذي تم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي وعلى أجهزة الجوال ويحمل تعذيب وضرب حصان، موضحا أن وزارة الزراعة تدعو كل من يتعرف على أصحاب هذا المقطع لتواصل مع وزارة الزراعة لإعطاء معلومات وافية عن أصحاب المقطع، وسيتم إيقاف عقوبات شديدة عليهم في حال التعرف عليهم، مشيراً إلى أن هناك إجراءات صارمة تتضمنها اللائحة التنفيذية المعمول بها في المملكة.

وأكد الشهري أن المملكة لديها قانون صارم لحماية الحيوان ويعرف بـ"الرفق بالحيوان" ويشمل عقوبات تصل لسجن كل من يثبت تورطه في تعذيب حيوان، وهذا النظام لم يصدر إلا بعد أن تم أخذ مرئيات. وفي وقت سابق أعلنت وزارة الزراعة السعودية أن الأنظمة تنص على إيقاع العقوبات بحق معنفي الحيوانات الذين تثبت مخالفتهم، وحول مستوى الغرامات والعقوبات أوضحت الوزارة أن "الغرامات المالية بحق المخالفين تبدأ من 1000 ريال وتصل إلى مليون ريال، والسجن مدة تصل إلى 5 أعوام، بحسب نوع المخالفة وفقا لإجراءات قانونية محددة في النظام"، وأوضحت الوزارة أن في أهداف نظام الثروة الحيوانية الرعاية والتغذية والتربية المناسبة للثروة الحيوانية بجميع أنواعها من الحيوانات والداجن والطيور، سواء الأليفة منها أو المستأنسة، والرفق بها، وعدم تعريضها للاستغلال أو التعامل معها بشكل يترتب عليه ضرر أو خطر أو قسوة عليها". و عدت أن الإساءة إلى الحيوانات بغير أذى صدر منها ضد الإنسان ليدفع عن نفسه شرها يعد تعديا، ولا يصح تعذيبها كون هذا الأمر لا يقبله الدين الإسلامي والعقل والمنطق".

من جهته، أكد أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور عمر الخولي، أنه لا توجد جمعية بالسعودية للرفق بالحيوان تعنى برصد تعذيب الحيوان ثم الإبلاغ عن هذه الحالات، مشددا على ضرورة إصدار قانون أو لائحة تنظم ملاك الحيوان المتضررين، خصوصا أن أقسام الشرطة لا تستقبل البلاغات عن تعذيب الحيوان، وليست هناك جهة ادعائية (مدع عام) لاستقبال الدعاوى من هذا النوع غير أن المحكمة العامة ستأخذ بالحكم على الحيوان بنفس الحكم المتعلق بالاعتداء على المال.

وطالب الخولي بضرورة وجود قانون وضعي محلي، وقال "ما يوجد حاليا هو قانون موحد يعد استرشاديا لأخذ الدول به أو عدم الأخذ به، فيما لا يوجد في المملكة قانون مفعّل على الواقع العملي، ولا توجد قضايا أو جهة ضبط ويوجد فقط ما يتعلق بالمحميات ذات العلاقة من بعيد". وأضاف "هناك نظام مخالفات البلدية يختص بدهس الحيوان وعقوبته غرامة مالية قدرها خمسة ريالات فقط".

وشدد الخولي على ضرورة إقرار قانون داخلي خصوصا أن شريعتنا الإسلامية تحث على الرفق بالحيوان.
نظام الرفق

ويكشف المحامي القانوني الدكتور قيصر مطاوع، بأن هناك مرسوما ملكيا صدر برقم م/ 44 وتاريخ 1434/7/26 بالموافقة على نظام الرفق بالحيوان لدول مجلس التعاون والعقوبات لمخالفات أحكام النظام ولائحته التنفيذية، مضيفا أنه "نصت المادة (الثانية) من النظام بأنه على ملاك الحيوانات والقائمين على رعايتها اتخاذ جميع الاحتياطات التي تضمن عدم الإضرار وإلحاق الأذى أو التسبب في ألم أو معاناة الحيوانات". وتابع "هناك عقوبات لمخالفة أحكام هذا النظام منها غرامة مالية تصل إلى (50) ألفا، وقد تتضاعف في حال تكرار المخالفة، بالإضافة إلى التشهير بالمخالف" وشدد "أرجو أن تولي وزارة الزراعة انتباها أكبر بخصوص الإضرار بالحيوان. كما أننا نحتاج إلى وعي اجتماعي لإحسان المعاملة إلى الحيوان وليس فقط إلى قانون".
الإحسان للحيوان

ويشير المحاضر في الاتحاد العربي والآسيوي لرياضة الفروسية والحكم الدولي عمر غليون، إلى أن ما يتم ارتكابه من قبل بعض الأفراد يعد تصرفات لا تمت للدين بصلة وليس من أخلاقيات المسلم، فالدين الحنيف أمرنا بالإحسان للحيوان، لذلك لا بد أن يكون هناك قانون يحمي "البهائم" بشكل عام وما تم تدواله في الأونة الأخيرة حول تعذيب حصان وضربه على منطقة التوازن في الرأس منظر مؤذ جدا، موضحا أن ما يدعيه صاحب المقطع بعد انتشار تلك الجريمة بأن قيامه بذلك لترويض الخيل فهذا أمر مخالف وكلام غير مقبول. وأضاف أن العنف في قانون الفروسية مرفوض على سبيل المثال نجد أن الفارس الذي يقوم أثناء السباقات أو قفز الحواجز باستخدام "السوط" لتنبيه الحصان بحد غير معقول، ويسمى ذلك في قانون الفروسية ضربا مبرحا "يستوجب طرد الفارس من البطولة والغرامة المالية تقدر بنحو 20 ألف ريال سعودي، فما بال من يقوم بحرق الحيوان وضربه دون سبب مقنع، وأكد أن الدول الغربية تعاقب من يقوم بالإساءة للحيوانات وإنزال أشد العقوبات لكل من يتورط في سوء معاملة الحيوان وقد يصل الأمر للسجن والغرامة المالية.
حيوانات سائبة

وترى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، أن الدين الإسلامي يحث على الرفق بالحيوان ولا بد من الالتزام بديننا ومبادئ الشريعة، مشيرة إلى أن هناك ظاهرة في المملكة غائبة عن الرقابة وهي ترك الحيوانات السائبة كالجمال للتعدي على الطرق السريعة وتتسبب في حدوث عدد من الكوارث للأسر والشباب، فهذا يعد تعديا على حقوق الإنسان وكذلك ترك تلك "البهائم" بدون مراقبة من قبل المسؤولين عنها من الرعاة يعد تجاوزات خطيرة وتعديا على حقوق البهائم بتعريضها للهلاك وتسبب في حوادث مرورية خطيرة تؤدي بحياة أصحاب المركبات على الطرق السريعة.

واقترحت العابدين وضع حواجز للطرق المؤدية للقرى والهجر كافة ووضع مسارات تخصص الرعاية القائمين على تربية تلك الحيوانات حتى نضمن سلامة الحيوان، وكذلك التخفيف من الحوادث المرورية بسبب ترك تلك البهائم بدون رقيب. وطالبت العابدين بأهمية التحرك السريع من قبل الجهات المعنية بتطبيق نظام صارم وسن قوانين تجرم من يرتكب جريمة في حق تلك البهائم، التي لا حول لها ولا قوة، مضيفاً أنه من المحزن أننا لا نجد في السعودية جمعية خاصة للرفق بالحيوان بينما نجد ذلك في الدول الأوروبية والدول غير الإسلامية، مشيرة إلى أن تغليظ العقوبة للمسيئين للحيوانات يعد الرادع الحقيقي لكل من يقدم على فعل تلك السلوكيات الدخيلة على مجتمعنا.

ردة فعل

وكشف وكيمة كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام وأستاذ علم النفس الاجتماعي والشخصية بقسم علم النفس الدكتور محمد المطوع، أن مرتكبي جرائم تعذيب الحيوانات بشتى الطرق يعود ذلك لدفاع السلوك العدوانى لهؤلاء الأفراد وعادة تنشأ هذه الدوافع في مرحلة عمرية لهم نتيجة لتعرضهم لأذى وعنف في سن معينة، وبالتالي من يتعرض لذلك يحمل في نفسه دوافع عدوانية تدفعه لإيذاء الآخرين أو إيذاء الحيوانات مهما كان نوع تلك البهائم، موضحاً أنه في حال ارتكب ذلك الجرم يحاول أن يخفف من الدوافع المكبوتة لديه ويبحث عن متنفس له بارتكاب هذه السلوكيات العدوانية تجاه الحيوانات. وأضاف أن ارتكاب هذه السلوكيات لدى هؤلاء الأفراد نجده مقبولاً لديهم اجتماعياً - على حد زعمهم -، وفي الواقع ذلك غير صحيح ولا يقبل لا شرعاً ولا منطقياً، كاشفاً أن تعذيب الحيوانات لدى الأفراد العدوانيين يجدون به نوعاً من التلذذ والمتعة، حيث يسقطون تلك الدوافع الدفينة لديهم في ارتكاب شتى وسائل التعذيب على الحيوان، مؤكداً أن السعودية أولى أن تقام بها جمعية رسمية للاهتمام بالحيوان ويعترف بها كغيرها من الدول، فنجد هناك جمعيات في العالم تعرف بجمعيات الرفق بالحيوان تهدف لتوفير كل السبل الممكنة لمساعدة الحيوانات ورعايتها وتوعية المجتمع بضرورة الرفق والاهتمام بها، مشيراً إلى أنه لا مانع أن تكون هناك توعية عن طريق قروبات وتنظيم جمعيات تطوعية تهدف للرفق بالحيوان.

هيئة حقوق الانسان

يمارس ابتزازاً عاطفياً على والديه لتلبية طلباته وحالة مزاجه طفلي • متسلطٌ .. كيف أتعامل معه؟

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 جماد اول 1435هـ - 14 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/14/article918042.html>

الأحساء، تحقيق- أسماء المغلوث
الطفل "المتسلط" هو الذي يُخضع كل من حوله لمزاجه وطلباته، ويُمارس على أفراد أسرته ابتزازاً عاطفياً، خاصة الأبوين، وقد يكون التسلط مؤشراً على حالة مرضية نفسية تحتاج إلى تدخل سلوكي، وربما علاجي أحياناً.
ويرى العديد من اختصاصيي علم نفس الطفل والمراهقة أنّ توتر الطفل واعتراضه على كل ما تطلبه والدته منه أمران عاديان بين السنتين والثلاث سنوات من عمره، ولكنهما يصبحان مقلقين عندما يستمران بطريقة يتعذر معها السيطرة على الموقف عندما يكون الطفل في سن الخامسة، فقبل سن الثالثة يُظهر الطفل استياءه عندما لا يحصل على ما يريد من خلال بعض الأفعال الغاضبة والصراخ، بيد أنّ ردّات فعله العنيفة تخف عند سن الرابعة ليحلّ مكانها التعبير عن الغضب بالكلام، ورغم ذلك فإنّ الاختصاصيين يرون أنّ الأطفال المتسلطين بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من قبل الوالدين، على أن تضع الأسرة هنا خطة بعيدة المدى تعتمد على متابعة الطفل متابعة لا تأتي عفواً ولا تتم اعتباراً، ولكنها تتحقق من خلال خطة أسرية يشترك فيها الأب والأم وبقية أفراد الأسرة على امتداد الأيام.
الصراخ سبيل المتسلطين الصغار لتحقيق طلباتهم
حاد المزاج

وبيّنت "أم عبد الرحمن" أنّها وقفت عاجزة هي وزوجها عن السيطرة على ابنهما البالغ من العمر (11) سنة، مضيفة أنّها حاد المزاج ومتسلط وقوي الشخصية.

وقالت: "أصبحنا بمرور الأيام نتحاشى أن نغضبه أو نثير حفيظته، بل إنّ جميع من في البيت أصبحوا رهن إشارته وطوع بنانه"، مشيرة إلى أنّ ملاحظاته التي كان يبديها بين الحين والآخر كانت تبدو في محلها، فهو لا يقبل -مثلاً- أن تخرج شقيقاته إلى السوق وحدهن برفقة السائق بعد الساعة الثامنة مساءً، لافتة إلى أنّه طلب من والده أن يباشر هذه المهمة بنفسه أو يجعلهن يخرجن في النهار بدلاً عن ذلك.

وأشارت "البندري" إلى أنّ طفلها كان في البداية لطيفاً ومطيعاً، بيد أنّه تغير كثيراً بعد ذلك وأصبح يتسلط على شقيقاته ويصدر لهن الأوامر لتنفيذ طلباته، مضيفة أنّ شقيقه الذي يكبره في العمر مختلف عنه تماماً، لافتة إلى أنّه بدأ يتجنبه خوفاً من انفعاله غير المُبرّر أو تهديده له بإخباري أنّه مهمل في مذاكرة دروسه ومهتم بممارسة الألعاب الإلكترونية بشكل مبالغ فيه، مبيّنة أنّها كانت تتعجب وتضحك هي وأبيهما نتيجة سيطرة هذا الابن الذي ما إن بلغ السابعة من العمر إلّا وفرض سيطرته على أشقائه.

ابتزاز الأم عاطفياً أكثر من الأب
أسلوب تربوي

وقالت "أم أحمد": "لاحظت أنّ ابني الذي لم يتجاوز الخامسة من العمر كان ذا شخصية عنيدة منذ أن كان في سن الثالثة، إذ بدأ ذلك عبر رفضه ارتداء الملابس التي لا تعجبه، إلى جانب أنّه لا يوافق على تنفيذ ما نطلبه أنا ووالده منه في ما يتعلّق بالغذاء والملبس أو حتى اختيار القنوات التلفزيونية التي نرغب أن يشاهدها"، مضيفة أنّها تعبت كثيراً في اختيار الأسلوب التربوي الذي يناسبه، ومع ذلك فهي تدعو الله -عزّ وجل- أن يهديه ويصلحه.
شخصية عنيدة

وأوضحت "عفراء" أنّها أم لثلاثة أولاد وبنت، مضيفة أنّها تعاني هي وزوجها من تسلط ابنتهما البالغة من العمر (12) عاماً، مشيرة إلى أنّها ذات شخصية عنيدة وصعبة المراس، مبيّنة أنّ من بين المواقف المضحكة المبكية في أنّها قالت لها ولوالدها ذات مرة: "إذا ضايقتموني أو عنفتموني سوف أتصل على هيئة حقوق الإنسان"؛ وذلك حينما عاتبها والدها بسبب إفراطها في استخدام هاتفها الذكي وإهمالها في مذاكرة دروسها.

وأضافت أنها كانت تختلق لها الأعداء أمام والدها وتبرّر تصرفاتها تلك على أساس أنها تصرفات طبيعية تترافق مع فترة المراهقة التي اقتربت من بلوغها، مبدية خشيتها على ابنتها في المستقبل بسبب شخصيتها القوية تلك، خاصة حينما تبلغ السن المناسبة للزواج وتذهب إلى بيت الزوجية، مشيرة إلى أن شخصيتها المتسلطة والمزاجية أثرت بشكل سلبي على تفعيل هويات الطفل أفضل وأسرع طريقة للتخلص من السلوك السلبي مواقف صعبة

ولفتت "أم ناصر" إلى أن ابنها ذو شخصية متسلطة وبصعب التعامل معه، مضيئة أنه لا يصغي لتوجيهاتها مثل باقي إخوانه وشقيقاته، موضحة أن "شاربه" نما مع دخوله بدايات سن المراهقة في ال (14) عاماً من عمره ونما أيضاً تسلطه، مبيّنة أنه يرغب دائماً بالتفرّد بإصدار الأوامر في المنزل، مشيرة إلى أن ذلك أثر على طريقة أكله، إذ إنه لا يتشارك مع أفراد أسرته تناول الوجبات في المنزل، بل إنه لا يأكل إلا من المطاعم.

وأضافت أنه كان يُبرّر رغبته في تناول أكالات المطاعم بعدم إعجابه بطبخها، مشيرة إلى أنه يجعلها في مواقف صعبة ومحرجة حينما يدخل إلى المنزل حاملاً معه طعامه من الخارج، لافتة إلى أنها حاولت مراراً أن تتفاهم معه وتتودد إليه بكل حنان ولطف، بيد أنه كان يقابل ذلك بامتعاض وضيق شديدين، موضحة أن والده هدده أكثر من مرة بعدم سداد فاتورة جواله، إلا أنه كان يقول لها: "سوف أحصل على جوالك عندما تنامين أو حتى جوال زوجك -يقصد والده- واستخدمهما في إجراء اتصالاتي".

وأكدت على أنها ضاقت ذرعاً نتيجة تصرفات ابنها وطيّشه، ومع ذلك فإنها تدعو الله هي ووالده أن يهديه ويرده إلى رشده، مضيئة أنهما يتسلحان بالحلم والصبر ويحاولان التعامل مع ابنهما بطريقة أبوية تتسم بالحكمة والهدوء، وقالت: "على الرغم من كل ما يبدد منه من تصرفات سلبية إلا أننا لم نمد أيدينا عليه، بيد أننا أصبحنا عصبيين بدرجة كبيرة".

بطاقة أحوال

وبينت "أم عبداللطيف" أن ابنتها بات عصبية المزاج ومتسلطاً، مضيئة أنه أصبح يزعجها بطلباته التي لا تنتهي، كما أنه لا يقدر ظروف والده الموظف صاحب الدخل المحدود، موضحة أنه يريد أن يكون مثل أقرانه أبناء الأثرياء وميسوري الحال، مشيرة إلى أنه غالباً ما يتأخر في العودة إلى البيت ليلاً حينما يكون بصحبة أصدقائه من أبناء عمومته والجيران، وقالت: "حينما أعاتبه فإنه يصرخ في وجهي، معللاً تصرفاته بأنه ليس طفلاً وأن لديه حالياً بطاقة أحوال، وبالتالي فإنه أصبح رجلاً، بل إنه قال لي ذات مرة أنتم بحاجة لمعرفة المزيد عن كيفية التعامل مع الشباب البالغين".

منزل جديد

وأشارت "أم صالح" إلى أن الحديث يطول عن ابنها الذي بات شرساً ومستتبداً ومتسلطاً على إخوانه وشقيقاته، مضيئة أنه يتذمر بشدة رغم أنها وباقي أفراد الأسرة يبذلون ما في وسعهم من أجل إسعاده وإدخال السرور عليه، لدرجة أنه أصبح كثير التذمر من الحي الذي يسكنون فيه، بل ويصفه بأنه حيّ بانس لا توجد فيه حديقة ولا ملعب لمن هم في سنه، لافتة إلى أنه بدأ يُردد على أسماعها بين الحين الآخر ما يشير إلى رغبته في أن يبني والده منزلاً جديداً في حيّ راق تتوفر فيه كافة الخدمات.

حالات مرضية

وأوضحت "سلوى الفهد" -أخصائية نفسية- أن الطفل المتسلط موجود في مختلف المجتمعات، ويُعاني منه العديد من الآباء والأمهات، مشيرة إلى أن الأطفال المتسلطين بحاجة إلى مزيد من الاهتمام، داعية إلى أن تضع الأسرة هنا خطة بعيدة المدى تعتمد على متابعة الطفل متابعة لا تأتي عفواً ولا تتم اعتباطاً، ولكنها تتحقق من خلال خطة أسرية يشترك فيها الأب والأم وبقية أفراد الأسرة على امتداد الأيام.

وشددت على أهمية أن يوضح للطفل المتسلط أن ما يرتكبه من أعمال هي تصرفات غير مقبولة ولا يستحبها المجتمع، حتى إن كانت هذه التصرفات تتم داخل البيت أو بالقرب من المجتمع المحيط بالطفل، مع مراعاة أن تنطلق المتابعة وعملية التوجيه في رحاب الحب والإرشاد المُبسّط المُغلّف بالتودّد، وأن يوضح له أنه من العيب ومن غير المستحب أن يرفض توجيه والديه أو أي شخص أكبر منه له، وأنّ عناده يجب أن يزول، وأن يكون مشاركاً مع إخوته وشقيقاته داخل الإطار الأسري، مع إشعاره بأنه جزء لا يتجزأ من الأسرة، مؤكدة على أنّ بعض الحالات تُعد حالات مرضية تحتاج إلى مراجعة العيادة النفسية للحصول على الاستشارة النفسية المناسبة.

الهاجري: لا مرجعية خاصة بالمعاقين.. والإعلام يتعامل معهم في المناسبات

المصدر: جريدة الشرق السبت 14 جماد اول 1435 هـ - 15 مارس 2014م
<http://www.alsharq.net.sa/2014/03/15/1100016>

بريدة - خليفة الهاملي

انتقد رئيس وحدة الأشخاص ذوي الإعاقة في هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية خالد الهاجري وسائل الإعلام كافة، واصفاً بأنها تتعامل مع المعاق بالمناسبات مثل المهرجانات واليوم العالمي للمعاق وبعض الأحداث الخاصة التي تتحدث عن حالات معينة، مؤكداً بعدها على طرح قضايا المعاق الحقيقية والجوهرية في الإعلام. جاءت هذه التعليقات على هامش تقديمه برنامج (فن التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة) الذي استمر يومين واختتم أعماله أمس الأول بمركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريدة، ويأتي ضمن إطار حملة الأمير فيصل بن بندر الرابعة لرعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، بتنظيم من الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعاقين ببريدة وحضور أكثر من 100 مهتم بشأن الإعاقة من الرجال والنساء.

وقال: إذا أراد الإعلام أن يكون رسول نشر وترسيخ ثقافة التنوع البشري وقبول الآخر بإمكانه وصفها بأنها تنوع بشري طبيعي، مؤكداً بأن المعاقين بالمملكة يصل عددهم إلى مليون. واصفاً بأن رسالة الإعلام تتناول قصص النجاح وتجاوز و«تحدّي» الإعاقة ويجب أن يظل محور تركيزها على تحدي العوائق والحواجز التي يجابهها الشخص ذو الإعاقة للحصول على ما يحصل عليه الآخرون بسهولة ويسر دون وصف التحدي لأن النجاح حق مشروع للمعاق وغيره. وأشار الهاجري إلى أن القضية الجوهرية لكافة المعاقين هي عدم وجود مرجعية خاصة بالمعاقين، مضيفاً أن نظام رعاية المعوقين وإنشاء المجلس لشؤون الإعاقة لم يشكّل بعد. وقال إن وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن مهام متنوعة ومتشعبة مثل المطلقات والأرامل والأيتام والفقراء وكبار السن.

يذكر أن البرنامج الذي قدمه الهاجري يأتي ضمن إطار حملة الأمير فيصل بن بندر الرابعة لرعاية وتأهيل ذوي الإعاقة، بتنظيم من الجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعاقين ببريدة وحضور أكثر من 100 مهتم بشأن الإعاقة من الرجال والنساء. وتناول البرنامج التعامل مع كافة الإعاقات والترتيبات التيسيرية المطلوبة للقيام بمهام الوظيفة وطبيعتها، ومهارات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة العمل والتعليم والمناسبات العامة، والتعامل مع المساعدات المقبولة وغير المقبولة، والتهيئة البيئية، والعوائق السلوكية المقصودة وغير المقصودة، والسلوكيات الإقصائية الممارسة.

تقدير "أمي" لجهودها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان مختصون: المملكة تحفظت على كل ما يخالف الشريعة في اتفاقية "سيداو" وحرية المعتقد وقضايا القصاص والعمالة الأكثر جدلا

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918470.html>

نوه خبراء من الأمم المتحدة باهتمام المملكة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال سن العديد من الأنظمة والقرارات التي تصب في هذا الإطار إضافة إلى التزامها بما وقعت عليه من اتفاقيات دولية وبرتوكولات في هذا المجال، وشدد الخبراء في هذا الصدد على دور كل فرد في المملكة وكل مؤسسة من مؤسسات الدولة في حماية حقوق الإنسان ومراعاة الالتزام المترتبة على الدولة في مجال حقوق الإنسان كونها طرفاً في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

واستعرض خبراء الأمم المتحدة في العاصمة الرياض وعلى مدى خمسة أيام صكوك حقوق الإنسان الدولية التي انضمت إليها المملكة والاتفاقيات التي صادقت عليها في هذا المجال وفي المجالات المرتبطة بالاتفاقيات التي تشرف عليها منظمة العمل الدولية، موضحين أن من الاتفاقيات التي صادقت المملكة عليها (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) و(الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع اشكال التمييز العنصري) و(الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية او اللاإنسانية او المهينة) و(الاتفاقية الدولية لمناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة) و(الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة) إضافة الى البروتوكولات الملحقة بعدد من هذه الاتفاقيات.

وخرج (150) مواطناً ومواطنة من المتدربين يمثلون أكثر من (20) جهة حكومية وخاصة، بينها "الرياض" من البرنامج التدريبي "الأول" الذي نظمته مؤخرا هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في اطار اتفاقية التعاون بين الجانبين بالعديد من الرؤى والنتائج الإيجابية في مجال حقوق الإنسان وما عليهم من التزامات تحمي ذلك وتبرز وتتكامل مع اهتمام الدولة ورعايتها لحقوق الإنسان، حيث جاءت أوراق عمل المتحدثين في البرنامج والنقاش العميق الذي طرح فيها ليعزز قدرات المختصين في المملكة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة وعمل المنظمات الدولية المختصة، وإعداد وتطوير وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجالات حقوق الإنسان داخل المملكة وخارجها، وإعداد أدلة استرشادية للعاملين في القطاعات المتعلقة بحقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية.

وشارك الخبير الدولي في مجال حقوق الإنسان ونائب رئيس لجنة حقوق الطفل بمنظمة الامم المتحدة الدكتور حاتم قطران، والممثل الإقليمي لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط السيد عبدالسلام سيد أحمد، والخبير الدولي في مجال حقوق الإنسان الدكتور إدريس نجيم، والخبير في مركز الامم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان السيد فريد حمدان، إلى جانب عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز الشدي، وعدد من المختصين في هيئة حقوق الإنسان من المملكة في إثراء جلسات الدورة بالعديد من الاطروحات والمفاهيم المهمة حول آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونظام التحفظات على المعاهدات الدولية في النظام الدولي لحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في المملكة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما تم خلال الدورة استعراض التقرير الخاص بالمملكة والتوصيات التي صدرت وكيفية متابعتها، واستعرض الخبراء في الأمم المتحدة خلال جلسات الدورة التحفظات التي ادلت بها المملكة على بعض الاتفاقيات ومنها اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والتي تحفظت المملكة على أي تناقض فيها مع قواعد الشريعة الإسلامية، إذ إن المملكة وفق هذا

التحفظ غير ملزمة بالامتثال لأحكام هذه الاتفاقية المتعارضة مع قواعد الشريعة الإسلامية، كما استعرض المتحدثون التوصيات التي قبلتها المملكة والتوصيات التي رفضت والتوصيات التي وعدت بالنظر فيها في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

وتناول المختصون خلال الدورة التطور التاريخي لفكرة حقوق الإنسان والاطار الدولي لحماية هذه الحقوق وعمل أجهزة الأمم المتحدة وعلاقتها بحماية هذه الحقوق والالتزامات في هذا المجال التي على الدول المصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بذلك، كما شملت النقاشات أكثر القضايا في مجال حقوق الإنسان التي ترد الى المملكة اسئلة حولها ومنها حرية المعتقد وقضايا القصاص وعقوبة الجلد وقضايا العمالة الوافدة.

بدوره نوه الممثل الإقليمي لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط السيد عبدالسلام سيد أحمد، بتزايد اهتمام المملكة بقضايا حقوق الإنسان وتفاعلها مع الآليات الدولية، مؤكداً على أن التعاون بين المملكة والمفوضية يسهم في تعزيز واعلاء شأن حقوق الإنسان، مشيداً بالتعاون الذي يتم بين المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية.

من جهته أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن هذه الدورة التدريبية تأتي تنفيذاً لمذكرة التعاون التي وقعت مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان رغبةً من المملكة في تعزيز النشاطات والبرامج وتدريب القدرات الوطنية في مجالات حقوق الإنسان، حيث تم تحديد عدد من المحاور التي تم الاتفاق عليها مع المفوضية ليتم تنفيذها خلال هذا العام منها تعزيز تعاون المملكة مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان ومن ضمنها إعداد التقارير الدورية ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه الآليات، وتدريب المدربين في مجالات حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، إضافة إلى حماية حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال تعزيز قدرات هيئة حقوق الإنسان، والأجهزة ذات العلاقة ودورها التنسيقي مع بقية الشركاء والفاعلين داخلياً وخارجياً، إضافة الى دعم المجتمع المدني وتعزيز قدراته على القيام بمهامه المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها.

وشدد العيبان على سعي هيئة حقوق الإنسان لإعداد كفاءات وطنية قادرة وملتزمة من فهم الآليات الدولية لحقوق الإنسان وإعداد التقارير الدورية حول اتفاقيات حقوق الإنسان المنظمة لها وتقديمها إلى اللجان المعنية في الأمم المتحدة، ووضع الخطط المناسبة لمتابعة التوصيات الصادرة عن تلك اللجان ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين الفئات الاجتماعية والعاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ الأنظمة.

من جهته شدد نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد آل حسين في مداخلته خلال البرنامج التدريبي على أن مفاهيم حقوق الإنسان نابعة بالأصل من الشريعة الإسلامية، التي قامت على مبادئ حماية حقوق الإنسان مؤكداً أن المملكة قامت على أساس من الدين الإسلامي، الذي يدعو إلى كل ما يحفظ حياة الإنسان وكرامته في جميع مراحل حياته، وإنقاذ الإنسان من تسلط الإنسان، بصرف النظر عن عرقه أو جنسيته أو دينه أو لغته، موضحاً أن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان الذي وافق على صدوره خادم الحرمين -أيده الله-، سيسهم في نشر الوعي بحقوق الإنسان، وتكريس هذا المفهوم على نطاق واسع ولكافة شرائح المجتمع، من أجل تمكين المواطن والمقيم من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع.

من جانبه تحدث عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان الدكتور إبراهيم الشدي للمشاركين عن عدد من المصطلحات في القانون الدولي لحقوق الإنسان ومنها القانون الدولي العام والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والفرق بينهما، وأكد في ختام أعمال البرنامج الذي شارك فيه د. الشدي بفعالية بعدد من المداخلات والنقاشات التي اثرت الحضور بكثير من المعلومات والأنظمة والقرارات في هذا المجال، أكد أن تنظيم هذا البرنامج يندرج في سعي الهيئة لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً للشريعة الإسلامية ومعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، ومن أهم الأدوات لذلك رفع قدرات العاملين في هذا المجال في الجهات الحكومية والأهلية ونشر الوعي بهذه الحقوق للإسهام في ضمان تطبيقها، وعد الشدي برنامج التعاون بين المملكة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي انطلق في الرياض مؤخراً امتداداً لجهود المملكة لضمان وجودها في مختلف المحافل والمنظمات الدولية ولاسيما المعنية بحقوق الإنسان، كما أنه يظهر اهتمام المملكة بحقوق الإنسان ويؤكد استحقاقها لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

”التحقيق والادعاء العام“: نظام إلكتروني لتوثيق

اعترافات المتهمين وحماية حقوقهم

المصدر: جريدة اخبار 24 الاحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://akhbaar24.orgaam.com/article/detail/168257>

في الشاشات التلفزيونية تعريف برسالة الهيئة، وهي حماية الحقوق والحريات من خلال نصرة المظلوم، والأخذ على يد الظالم. وفقاً للنصوص الشرعية، والقواعد المرعية، والعمل على تكريس ذلك وتعزيزه بالتعاون مع الجهات العدلية والأمنية ذات العلاقة، وفيها أيضاً ثماني قيم معلنه، تؤطر عمل منسوبي هذا الجهاز، أبرزها الشرعية، والاستقلالية، والحيادية، والسرية، والنزاهة، ثم الكفاءة، واللياقة، والتضامن.

استمعتُ بقراءة الرؤية والرسالة والقيم الثماني وحقوق المتهمين وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية، وصعدتُ إلى الدور السادس، حيث يوجد مكتب رئيس دائرة التحقيق والادعاء العام بمحافظة جدة الأستاذ عبدالله محمد القرني، الذي أحسن استقبالنا، ومنحنا الفرصة للمناقشة حول العديد من القضايا الإعلامية والأمنية. وكان نقاشاً واعياً ركز على العلاقة التي ينبغي أن تكون بين وسائل الإعلام والجهات العدلية والأمنية، والدور الإيجابي المتوقع من الصحافة لتوعية وتبصير المواطنين بحقوقهم، ونشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع من مواطنين ومقيمين، لا سيما وأن الأنظمة الثلاثة التي صدرت بمرسوم ملكي كريم في شهر محرم الماضي، وهي نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم أصبحت متاحة للجميع، وبها العديد من المواد التي تكفل جميع الحقوق، وتراعي كرامة الفرد، وتحدد بوضوح العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة وفق النهج الإسلامي الصحيح، وبما يتماشى مع حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

نظام شامل

في قاعة مجاورة لمكتب رئيس الدائرة شاهدنا عرضاً مرئياً لفيلم وثائقي عن نظام القضايا الإلكترونية لهيئة التحقيق والادعاء العام، والذي اكتملت مراحل تطبيقه واستخدامه في إدارة سير الإجراءات، والذي يحتوي على كافة النماذج التي يتم استخدامها في معالجة القضايا وفق الصلاحيات الممنوحة بموجب الأنظمة واللوائح، وذلك بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية المشرف على الهيئة، وبإشراف من معالي رئيس الهيئة الشيخ محمد بن فهد آل عبدالله.

خصائص عدة

وأتضح من العرض المرئي أن هذا النظام يتميز بعدة خصائص أهمها:

أولاً: تحقيق الترابط والتكامل بين كافة أعمال الهيئة بشكل آلي من خلال نظام إدارة سير العمليات الذي يتضمن انسيابية سير النماذج والوثائق والقرارات الصادرة، ومخرجات العمل اليومي عبر كل من المركز الرئيس، والفروع ودوائر المحافظات بشكل آمن وطريقة سهلة ومرنة. حيث يتحكم النظام يسير إجراءات العمل ومراقبتها، وتحديد من أين تبدأ؟ وأين يجب أن تنتهي؟ إلى جانب المؤشرات الإحصائية والزمنية، بالإضافة إلى الدقة والسرعة في تداول المعلومات والبيانات.

ثانياً: تحقيق المتابعة الآلية للمعاملة، حيث يتغير لون القضية على الشاشة إلى اللون الأحمر عند التأخر في إنجازها. ثالثاً: الأمن والحماية التي يوفرها النظام من خلال أربعة مستويات تتناسب مع نوع القضية والإجراءات المتعلقة بها، حيث يتعامل كل مستوى مع الآخر تبعاً للمهام الوظيفية، ومستوى الصلاحية الممنوح لكل منهم على النحو التالي: المستوى الأول: المحقق. والمستوى الثاني: لرئيس الدائرة، والثالث: لرئيس فرع الهيئة، والمستوى الرابع: لمعالي رئيس الهيئة.

٩ دوائر

بعد مشاهدة العرض استأذنتُ رئيس الدائرة عبدالله القرني في أن يمكننا من رؤية التطبيق لما شاهدناه في الشاشة على أرض الواقع، فلم يمانع وفتح لنا المجال للتجول في أروقة المباني وأدوارها المتعددة، وشملت جولتنا دوائر التحقيق، إلى جانب وحدة المتابعة والشؤون الإدارية والمالية.. والتي كانت وفقاً لاختصاصاتها ومواقعها كالاتي:

- كانت البداية من الدور الأول، حيث توجد دائرة الادعاء العام، وهي معنية بمعالجة القضايا المحالة من دوائر الهيئة الداخلية بعد التحقيق مع المتهمين، وتحديد الإدانة بالأدلة والقرائن اللفظية والفنية لإقامة الدعوى ضد المتهم لدى الجهات القضائية ذات الاختصاص.

- كما توجد في ذات الدور دائرة المخدرات والمؤثرات العقلية، وهي التي تتولى النظر والتحقيق مع المتهمين في ترويج وحيازة وتهريب وتعاطي وتصنيع المخدرات، والمؤثرات العقلية بأنواعها.

- في الدور الثاني مررنا بدائرة التحقيق في قضايا العِرض والأخلاق، وهي تحقق في كل ما يتعلّق بالجرائم الأخلاقية مثل التحرش، والاعتصاب، والاختطاف، والقتل، والقطع، والجلد، وعقوبات التعزير، والحدود.

- في الدور الثالث توجد دائرة الرقابة على السجون، وتنفيذ الأحكام، ومهمتها القيام بجولات ميدانية على الإصلاحيات، ومراكز الإيقاف والسجون للتأكد من نظامية التوقيف، وسلامة إجراءات الإيقاف. إلى جانب الإشراف على تنفيذ الأحكام الشرعية مثل الحدود، والقتل، والقطع، والجلد، وعقوبات التعزير، والحدود.

- وتجاورها دائرة التحقيق في قضايا النفس، وهي تختص بقضايا القتل والمضاربات وإصابات المشاجرات، وكل ما يتعلّق بتهديد النفس البشرية وزوال عضو، أو تعطيل منفعة.

- وتقع دائرة التحقيق في جرائم الوظيفة العامة والتي باشرت أعمالها منذ منتصف العام الماضي بعد نقل بعض اختصاصاتها من هيئة الرقابة والتحقيق وتعالج قضايا التزيبف والرشوة، وتزوير العملات والمحركات الرسمية. في

الدور الرابع.

- وتأتي في نفس المكان دائرة التحقيق في قضايا المال، وهي واحدة من أهم الدوائر كونها تعني بقضايا المساهمات والنصب والاحتيال، وغسيل الأموال والغش التجاري، والتستر التجاري، والعلامات التجارية، والسطو الإلكتروني على الحسابات.

- دائرة قضايا الأحداث تم افتتاحها منذ ثلاثة أشهر، ومهمتها التحقيق في قضايا الأحداث المتهمين في مختلف القضايا، والذي يتم بحضور الأخصائيين الاجتماعيين، وأولياء الأمور، حسب ما تستدعيه كل حالة.

ويوجد لكل دائرة في جميع أدوار المبنى الستة قاعة استقبال مجهزة، ومهياً لانتظار المراجعين والمحامين.

40 مكتب تحقيق

من دوائر التحقيق والادعاء العام، والرقابة على السجون، والتعاون الدولي الموزعة على أدوار المبنى انتقلنا إلى الدور الأرضي، حيث توجد غرف ومكاتب التحقيق، وعددها 40 غرفة، يقوم فيها أعضاء الهيئة (المحققون) من مختلف الدوائر بالتحقيق مع المتهمين، ومواجهتهم بالقرائن والأدلة، وكل غرفة مجهزة بالأثاث المكتبي، وأجهزة الحاسب الآلي، ويوجد بالمكاتب شاشات تلفزيونية جدارية تنقل جميع ما يدونه كاتب الضبط من أسئلة المحقق، وإجابات المتهم؛ ليتمكن المتهم والمحامي -إن وجد- من قراءة محضر التحقيق حرفاً حرفاً، وله الحق في التعديل والإضافة أثناء جلسة التحقيق قبل طباعتها، وتوقيع المتهم عليها، وفي كل غرفة توجد كاميرا تلفزيونية تسجل وتوثق بالصوت والصورة كل ما يجري أثناء التحقيق، ويتوفر بكل مكتب نظام للعزل الصحي في حالة وجود متهمة يعانون من بعض الأمراض المعدية كالسل، والدرن، ويستطيع رئيس الدائرة الاطلاع من مكتبه على ما يجري في كل غرفة لحظة بلحظة، حيث تنتشر في أرجاء المبنى، ومكاتب التحقيق أكثر من (76) كاميرا مربوطة بالنظام الإلكتروني للهيئة، توفر الرقابة، وتتابع سير العمل بما

يضمن سلامة الإجراءات، وسير عمليات التحقيق، وبما يكفل حقوق المتهم بشفافية وعدالة.

كما تم تصميم مكاتب التحقيق بشكل يسمح برؤية ما يجري داخلها أثناء الاستجواب، فأبوابها زجاجية شفافة، لا تحجب من بداخلها.

مدخل خاص للمتهمين

أما عملية دخول المتهمين وخروجهم، فتتم بطريقة تحفظ لهم كرامتهم، ومعزولة تماماً، وتحجبهم عن أعين المراجعين من ذوي المتهمين وغيرهم، وكذلك الموظفين والزوار، حيث خصص مدخل خلفي يسمح بوصول السيارات الأمنية التي تقل

بداخلها.

مدخل خاص للمتهمين

أما عملية دخول المتهمين وخروجهم، فتتم بطريقة تحفظ لهم كرامتهم، ومعزولة تماماً، وتحجبهم عن أعين المراجعين من ذوي المتهمين وغيرهم، وكذلك الموظفين والزوار، حيث خصص مدخل خلفي يسمح بوصول السيارات الأمنية التي تقل

بداخلها.

مدخل خاص للمتهمين

أما عملية دخول المتهمين وخروجهم، فتتم بطريقة تحفظ لهم كرامتهم، ومعزولة تماماً، وتحجبهم عن أعين المراجعين من ذوي المتهمين وغيرهم، وكذلك الموظفين والزوار، حيث خصص مدخل خلفي يسمح بوصول السيارات الأمنية التي تقل

بداخلها.

مدخل خاص للمتهمين

أما عملية دخول المتهمين وخروجهم، فتتم بطريقة تحفظ لهم كرامتهم، ومعزولة تماماً، وتحجبهم عن أعين المراجعين من ذوي المتهمين وغيرهم، وكذلك الموظفين والزوار، حيث خصص مدخل خلفي يسمح بوصول السيارات الأمنية التي تقل

بداخلها.

الموقوفين إلى باب خاص يوصلهم مباشرة إلى صالتي التوقيف المؤقت، خُصصت إحداهما لقضايا المخدرات، والأخرى لبقية المتهمين، وهي مزودة بجميع الخدمات، بما فيها مقاعد الجلوس، بالإضافة إلى مكتب للتنسيق الأمني يرأسه ضابط برتبة عميد، مهمته الإشراف على الحراسات، والتنسيق مع الجهات الأمنية، ويتابع إحضار المتهمين من مركز التوقيف الموحد الملحق بسجن بريمان، والموقوفين في أقسام الشرطة، وجهات الضبط. وتنظيم عملية دخولهم وخروجهم من وإلى غرف التحقيق.

تجربة حية

في مكاتب التحقيق شاهدنا تجربة عملية لتطبيق نظام القضايا الإلكتروني، وأطلعنا عن كثب على مميزات ومعيقاته المتعددة، إذ يبدأ النظام بتسجيل القضية في قسم الاتصالات الإدارية بعد ورودها من جهات الضبط، حتى يتم إضافة كافة البيانات المطلوبة عن القضية، ثم يتم إحالتها إلى الدائرة المختصة، تظهر القضية مباشرة في صفحة رئيس الدائرة المحالة إليه القضية، ويتم إحالتها إلى المحقق المختص، وبمجرد قيام المحقق بإدخال رقم هوية المتهم تظهر له وفي ثوانٍ جميع البيانات والمستندات المرفقة للقضية، وكذلك البيانات الشخصية، والسجل الجنائي، والسوابق تمهيداً لمرحلة الاستجواب وفق تقنية متقدمة، حيث يتم الربط الآلي بأنظمة الأحوال المدنية، والجوازات، والأدلة الجنائية، بعد ذلك يبدأ المحقق في استجواب المتهم وإثبات كل أقواله في صفحة القضية إلكترونياً بحضور كاتب الضبط، والمُتهم الذي يرى جميع إجاباته تدوّن تبعاً على إحدى الشاشات الموجودة في مكتب التحقيق. وبناءً على مستندات القضية، ونتائج استجواب المتهم يقوم المحقق بإصدار قراره في ذلك، إما بالإفراج، أو التوقيف، ويتم إحالتها آلياً إلى صاحب الصلاحية للمصادقة على القرارات المتخذة حسب الأنظمة والتعليمات المنظمة لذلك.

صلاحية التوقيف

سألت المحقق عن صلاحيته في أمر الإيقاف، فأوضح لي أن النظام يعطي للمحقق صلاحية أمر الإيقاف لمدة خمسة أيام على ذمة التحقيق، ولرئيس الدائرة الحق في التمديد إلى خمسة وأربعين يوماً. وما زاد على ذلك يستوجب موافقة معالي الرئيس العام. وقال إن عملية الموافقة على التمديد، أو خلافه في وقت وجيز من خلال النظام. ففي حال طلب تمديد التوقيف، يقوم المحقق بإصدار طلب التمديد، ويتم تحويله آلياً إلى صاحب الصلاحية للمصادقة عليه، وتتم هذه العملية خلال فترة زمنية لا تتعدى الساعة الواحدة، في حين كان طلب التمديد قبل استخدام النظام يستغرق فترة تتراوح ما بين 7 إلى 10 أيام، وهي الفترة اللازمة لإرسال كافة المستندات لطلب تمديد التوقيف من موقع الدائرة بالمحافظة أو الفرع إلى المقر الرئيس بالرياض للمصادقة عليها من قبل الرئيس العام للهيئة، ثم يتم إعادتها بالبريد مرة أخرى، وقد كانت هذه المرحلة تتم في السابق من خلال فريق عمل لا يقل عن 40 موظفاً ما بين عضو وإداري، بينما تتم الآن آلياً بجهد 6 موظفين فقط؛ مما ساعد على توفير الوقت والجهد المبذول لإنجاز القضايا. وقد ظهرت لنا أهمية استخدام التقنية في مثل هذه الحالات لتجاوز طول المسافات بين مدن المملكة المختلفة، واختصار الوقت في عملية تبادل المستندات بين دوائر المحافظات وفروع الهيئة والمقر الرئيس، مع الاحتفاظ بالسرية التامة في عملية تبادل المعلومات والقرارات، حيث لا يمكن الإطلاع عليها إلا من خلال النظام، ومن قبل الأشخاص المخولين بذلك وفق الصلاحيات الممنوحة لهم.

سألت محققاً آخر عن القضايا الموجبة للتوقيف، فأوضح لي أنها محددة بموجب القرار الوزاري رقم 1900، الصادر من سمو وزير الداخلية المتوافق مع نظام الإجراءات الجزائية. كما لاحظنا أن الإجراءات المرتبطة بالقضايا تتم من خلال مجموعة من النماذج التي تم تصميمها بدقة، وهي تحاكي الأنظمة الإجرائية، بحيث تتضمن كافة المعلومات والبيانات المطلوبة لتغطية كافة جوانب القضية، وقد رُوعي أن تنتقل لها جميع معلومات المتهم والقضية بشكل آلي، وأن تكون سهلة الاستخدام والتداول بين الدوائر والفروع والمقر الرئيس وفقاً للصلاحيات الممنوحة مع التوثيق بالوقت والتاريخ حسب تسلسلها.

رقابة دقيقة

أما نظام الرقابة الضلع الثالث من نظام القضايا الإلكتروني، فهو نظام مخصص لمتابعة مدى مشروعية توقيف أو سجن الموقوفين، أو المحكومين، بالإضافة إلى متابعة سير قضاياهم إلى حين صدور أحكام بحقهم، والانهاء من تنفيذها، والإفراج عنهم، إضافة إلى متابعة أماكن دور التوقيف والسجون ومدى اتباعها للأنظمة والتعليمات التي تكفل للموقوف، أو المحكوم جميع حقوقه النظامية والإنسانية.

ويظهر اسم المتهم آلياً بناءً على المدخلات في نظام القضايا، ويتنقل بين صفحات الرقابة حسب حال المتهم، ففي حال تدوين تاريخ القبض ينتقل لصفحة الموقوفين، وفي حال تدوين تاريخ الإفراج ينتقل لصفحة المفرج عنهم، وفي حال إدخال

حكم يتضمن السجن ينتقل إلى صفحة السجناء، وكل ذلك يتم بشكل آلي، ثم تتم متابعته خلال فترة الحبس لحين الانتهاء من تنفيذ الحكم والإفراج عنه.
لا توقيف بدون مستند

يتم بعد ذلك تحويل كافة المستندات إلى الأرشيف الخاص بالهيئة، كما أن النظام يعطي مؤشرات متعددة تساعد المحقق على تلافي الأخطاء، كما تساعد المسؤول على متابعة إجراءات العمل مثل تغيير اسم المتهم للون البرتقالي، الذي يفيد قرب انتهاء مدة التوقيف، وإلى اللون الأحمر الذي يفيد أن التوقيف يتم دون مستند نظامي.
بالإضافة إلى ماسيق، فإن نظام القضايا الإلكتروني يقوم آلياً بعملية الحفظ لكافة مستندات القضايا من خلال نظام خاص بالأرشفة، حيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت، بغض النظر عن الفترة الزمنية لعملية الحفظ، بعكس النظام اليدوي الذي كانت فيه عملية الحفظ تستهلك مساحات كبيرة، ومجهوداً إدارياً، بالإضافة إلى احتمال تعرّضها للتلف بسبب العوامل الجوية المختلفة، كما أن النظام يوفر قاعدة للبيانات عن كافة القضايا التي تتم معالجتها على مر السنين. جولتنا في هيئة التحقيق والإدعاء العام بمحافظة جدة تصادفت مع وجود مساعد مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الأستاذ إبراهيم النحياي، الذي أوضح لنا أن زيارتهم تتم بشكل دوري لفرع الهيئة، من أجل المتابعة والتنسيق والإطلاع على أحوال أصحاب القضايا، مشيدين بالتعاون الملموس، والتعامل الراقي الذي يلمسونه من منسوبي الدائرة مع المتهمين وذويهم، وكذلك مع المحامين ومدوبي الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان.
التحقيق النسائي

كما علمنا أن هناك قسمًا خاصًا منعزلاً تمامًا للنساء، سواء المراجعات، أو الموقوفات، به تجهيزات وتنظيمات وآليات مشابهة لما هو موجود في القسم الرجالي، حيث توجد صالة انتظار للمراجعات، وصالة توقيف مؤقتة، ومكاتب للتحقيق النسائي، وتقوم موظفات من الهيئة باستقبال المراجعات من النساء والموقوفات، والإشراف على حضور مأمورات السجن مع المحقق في جلسات التحقيق.
التدريب والتأهيل

وتهتم الهيئة بتدريب وتأهيل كوادرها من الأعضاء والإداريين، وأطلقت لهذا الهدف قبل أيام الخطة التدريبية السنوية، والتي تحتوي على (90) دورة وورش عمل مكثفة داخل المملكة وخارجها، تستهدف أكثر من ألفي عضو وموظف وقيادي على مختلف المستويات، منها مجموعة من الدورات في فرنسا وتركيا وماليزيا وكندا ودبي، وحظيت دائرة محافظة جدة بـ 115 مقعداً في هذه الخطة التي بدئ في تطبيقها من الشهر الماضي، إضافة إلى ورش العمل والمحاضرات التي تنفذ على مستوى الدائرة، ويقوم بالمشاركة فيها الأعضاء والإداريون، وخصص لهذا الغرض قاعة للمحاضرات والورش التدريبية، ولاحظنا أثناء جولتنا أن أحد منسوبي الفرع المتخصصين في اللغة العربية يقوم بتقديم محاضرة لمجموعة من كتاب الضبط والسجل عن الأخطاء الإملائية، وكيفية تلافيها أثناء كتابة محاضر التحقيق والتقارير، وكان رئيس الدائرة على رأس الحضور في قاعة المحاضرات، بل علمت أن دائرة جدة أصبحت تصدر خبراتها للجهات الأخرى، إذ يساهم بعض أعضائها في تقديم محاضرات وورش عمل، وحلقات علمية لمنسوبي بعض الجهات، وأقسام القانون بالجامعات، لاسيما وأن مجموعة من منسوبيها يحملون درجتي الدكتوراة والماجستير في عدد من التخصصات الدقيقة، ذات العلاقة بالجوانب القانونية والإجرائية، والسلوك الإجرامي ومهارات التحقيق.
الموقع الإلكتروني

وحرصاً على الاستفادة من التقنية الحديثة أنشأت الهيئة موقعاً إلكترونياً يستطيع من خلاله المتصفح القيام بالاستفسار عن معاملته، والتواصل مع معالي رئيس الهيئة، أو رؤساء الفروع والدوائر، والمسؤولين آلياً وبطريقة خالية من التعقيد التقني، إضافة إلى تقديم الجانب المعرفي والتنقيحي لمتصفح الموقع من خلال الإطلاع على الأنظمة واللوائح والمقالات المتخصصة، وبعض النصوص التي تتناول حقوق المواطن والمقيم في نظام الإجراءات الجزائية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• سيدات الرصيف“ يطالبن بالتعويض ... ويناشدن بالفصل في قضيتهن

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 جماد اول 1435 هـ - 14 مارس 2014 م
[اضغط هنا](#)

جدة - عائشة الجعفري

أم سعيد الحارثي (53 عاماً) إحدى المتضررات اللاتي تم تدمير بسطتها مرتين، تروي قصتها لـ «الحياة» قائلة: «إني اقترضت من جمعية البر والأسر المنتجة حتى أستطيع بناء كشك أبيع فيه منتجاتي اليدوية، حيث أعول أسرتي المكونة من ستة أفراد، أحرقتني الشمس وأنا أفرش الأرض فترة طويلة، وبعد مراجعة الأمانة طلبوا مني الذهاب للبلدية وتمت دراسة وضعنا وسمحوا لنا ببناء الأكشاك أنا وخمس سيدات أخريات، وبعدها ذهبت في شوال العام الماضي إلى مدير الاستثمارات في أمانة جدة تركي الزغيبي وطالبت بتصريح على الكشك نفسه الذي أقيم عليه تجارتي، وقال لي سيتم تنظيم هذه البسطات ومن ثم سيتم منحنا التصاريح».

وزادت: «بدأنا مشوار المراجعات لدى البلدية، ولكن رئيس الفرع قال لنا «مالكم شي عندي» وبعد المطالبات أخذنا تصاريح على مساحات صغيرة وقرعة جائزة، ولكننا استسلمنا وعملنا كشكات كما هو مطلوب منا، وفي تاريخ 25 ربيع الآخر الماضي جاءت البلدية ودمرت كل الكشكات بحجة أنها غير مستوفية للشروط وأنه يجب هدمها وبناء خيام كما هو مبين في العقد».

وتروي (أم نواف) قصتها لـ «الحياة» قائلة: «أزيل كشكي مرتين قبل النظام وبعده، وتكبدت خسارة ما يقارب الـ 15 ألف ريال، إذ أزيلت جميعها دون سابق إنذار ولم نبلغ من البلدية، ولكني الآن أريد مساواتنا بجميع الكشكات، فإذا كانت كشكاتنا مخالفة بسبب المساحة ونوعية البناء فجميع الكشكات السابقة والتي أشرف عليها مشروع عبداللطيف جميل تعتبر مخالفة ولماذا لا تتم إزالتها؟ وإذا كان هناك نظام لماذا لا يطبق على الجميع دون استثناءات، وحاولت أكثر من مرة أن أجد تفسير لهذا ولكن دون جدوى».

وأضافت: «كنت مستأجرة من إحدى الأخوات اللاتي امتلكن تصريحا وهذا مخالف نظامياً، ولكن حاجتي هي ما اضطررتني للاستئجار منها وبعد مدة أصبح الإيجار يرتفع ولم أعد أطيق الدفع، فذهبت إلى البلدية وطلبت منهم منحي بسطة وكان هذا قبل أعوام من الآن وموثق لدي بأوراق المراجعة، ورفعنا للأمين هاني أبوراس ووقع المعاملة على أن ينظر فيها عاجلاً».

وبعد أسبوعين توجهنا إلى الأمانة والتي أخبرتنا أنها ستعقد اجتماعاً يقرر مصير هذه البسطات إما بالاستمرار أم بالإزالة، وقررت منحنا تصاريح وأن يتقدم كل الراغبين في الحصول عليها».

وبينت أنه تمت المطالبة بالكهرباء منذ فترة طويلة ولم يجدن أي تحرك من الأمانة، إذ يتم تمديد أسلاك الكهرباء من أعمدة الإنارة ما يعد خطراً، إلا أن الضرورة أجبرتهن على ذلك لعدم وجود إنارة أو كهرباء للتكييف والثلاجات التي تمتلأ بالمنتجات».

وزادت: «تم إخبارنا بأنه في تاريخ 20 ذي الحجة 1434 هـ تكون تصاريحنا جاهزة، وسمح لي بالمباشرة في محلي وكان تاريخ التقديم 1-1-1435 هـ، وبعد أسبوعين استيقظنا يوم الثامن من ذي الحجة ووجدنا الأكشاك مدمرة تماماً بالبضاعة التي تحويها، وبعد التواصل تبين أن البسطات العشوائية هي المقصودة بالإزالة، وأن بسطتنا أزيلت بطريق الخطأ».

وأشارت إلى أن رئيس البلدية الفرعية أوضح لهن أنه من يستطعن منهن أن يعمل كشكاً جديداً فليباشرن، لأن البلدية تعمل على مشروع جديد له مواصفات ومقاييس محددة، إلا أنه تراجع عن ذلك وطلب منا التوجه إلى الجهات المختصة. وتضيف: «سعيد القرني قال إن خالد الحمود مدير إدارة المراقبة هو المسؤول الأول عن إزالة الأكشاك، وتحملنا الخسائر التي لا نعلم كيف نقوم بتعويضها، ولكننا كنا نبحث عن أي طريقة نحصل منها على قوت أولادنا، وأخذنا التوزيع الجديد

وأشأننا المظلات كما هو مطلوب، إلا أن البلدية أزالتها بتاريخ 25 ربيع الآخر الشهر الماضي دون تبليغنا بحجة أنها لا تتفق مع الشكل المطلوب في العقد، وقال إن جميع الأكشاك ستزال ويتم عمل نموذج موحد».



المدينة المنورة: معتقلو «جوانتانامو» يتواصلون مع أسرهم عبر «سكايب»

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 جماد اول 1435 هـ - 14 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

المدينة المنورة - «الحياة»
نفذت الإدارة العامة لهيئة الهلال الأحمر السعودي بمنطقة المدينة المنورة اليوم (الجمعة) اتصالات مرئية بين المعتقلين في جوانتانامو ويغرام وأسره في المدينة المنورة، بحضور نائب المدير العام بالإدارة العامة للشؤون الدولية المشرف على برنامج إعادة الروابط الأسرية بالهيئة، الأمير بندر بن فيصل.
وأوضح المتحدث الرسمي لهيئة الهلال الأحمر السعودي بمنطقة المدينة المنورة محمود خياط، أن هذا الاتصال المرئي الذي ينفذ على مدى يومين، بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يأتي بناءً على توجيه رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي، الأمير فيصل بن عبدالله.
وبيّن أن الهيئة مكنت في هذه المرحلة الأسر مع المعتقلين للتحدث والالتقاء بنوهم عن طريق برنامج «سكايب»، بحضور مندوبة الصليب الأحمر رباب سمير ومندوبي الشؤون الدولية بالهلال الأحمر السعودي فهد المطيري.
من جانبهم رفع أفراد أسرة المعتقلين شكرهم وتقديرهم لحكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على ما وفرت له من سبل للتواصل مع أبنائهم المعتقلين.



خبراء يطالبون بـ «الشرطة البيئية» و«التثقيف» للحد من تجاوز الأنظمة

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 جماد اول 1435 هـ - 15 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

المويه - محمد الغامدي
طالب عدد من المهتمين بالشأن البيئي بسرعة إقرار نظام الشرطة البيئية، حماية للبيئة البرية والبحرية والحفاظ على الأنواع الفطرية النادرة والمهددة بالانقراض، وذلك للمساعدة في تفعيل القرارات وتنفيذ العقوبات بحق المخالفين، إضافة إلى أهمية توعية وتنقيف المواطنين بأهمية الحياة الفطرية.

وأوضح الخبير البيئي المهندس أحمد الغامدي خلال حديثه إلى «الحياة» أن إقرار نظام الشرطة البيئية سيسهم بشكل كبير في الحد من انتشار التجاوزات التي تحدث على المحميات الطبيعية في السعودية، إضافة إلى أنه سيزيد من المحافظة على المكتسبات التي تمت من خلال هذه المحميات.

وأضاف: «محمية محازة الصيد لها أهمية كبرى إذ تعتبر ثاني أكبر محمية مسجلة في العالم، إضافة إلى كمية الحيوانات المهدة بالانقراض فيها التي بدأت تتكيف مع هذه الطبيعة».

وأكد أهمية التوعية والتثقيف البيئي للمواطنين سواء كانوا كباراً أم صغاراً، لإنجاح جهود المحافظة على الحياة الفطرية وبيئاتها الطبيعية. من جهته، اعتبر المهندس البيئي خليل جودة خلال حديثه إلى «الحياة» المحافظة على البيئة من أهم المرتكزات التي تعتمد على الدول المتقدمة، إذ إن هذا الاهتمام سيؤدي إلى عدم اختلال التوازن البيئي في المنطقة.

وطالب بفرض عقوبات على المتجاوزين على المحميات البيئية على أن تكون عقوبات رادعة بهدف العبرة، مضيفاً: «من الأفضل أن يتم التشهير بمثل هؤلاء المتجاوزين في حق الطبيعة، وأن تكون هناك شروط بيئية تستطيع أن تفرض هذه العقوبات وتحد من هؤلاء المتجاوزين».

وشدد على ضرورة تدريب الطلاب في المدارس منهجاً عن التربية البيئية وأهمية نشر الوعي البيئي بين الطلاب حتى يتخرج جيل لديه الوعي الكافي للتعامل مع القضايا البيئية.

بدوره، قال عضو لجنة البيئة في غرفة جدة عبدالبديع محمد خلال حديثه إلى «الحياة»: «إنه لا مجال للشك في المحافظة على الحياة الفطرية بجميع أنواعها سواء حيوانات أم طيوراً أم نباتات، كونها جزءاً من الماضي، وستبقى للأجيال المقبلة».

... ووفق جولة لمراقبة «المحمية»

أكد عدد من العاملين في محمية محازة الصيد لـ «الحياة» أن الفرق الجواله بكل مهنية وإخلاص تقوم باتمام العمل المناطق بها ومراقبة محاور المحمية كافة وترصد ما يجري فيها وخارجها عن كثب. وأشاروا إلى وجود دوريات على مدار الساعة لمراقبة الوضع عن كثب، ورصد كل ما يدور من أجل حماية الحيوانات والطيور داخل المحمية ومنع الاقتراب منها.



• الشورى“ يصوت على إلزام مستفيدي • حافز“ بالعمل في مؤسسات المجتمع المدني

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 جماد اول 1435 هـ - 15 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»
يصوت مجلس الشورى خلال جلسته الـ 21 التي يعقدها بعد غد الإثنين على توصية لجنة الإدارة والموارد البشرية، على التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي 1433/1434 هـ التي تطالب الصندوق بدراسة جدوى إلزام المستفيدين من (حافز) بالعمل في مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية بصفة مؤقتة.

كما يصوت المجلس على توصيات اللجنة التي تدعو الصندوق إلى وضع برنامج إلكتروني يتيح العمل عن بعد خاصة في المناطق النائية وغير الجاذبة لطالبي العمل، وزيادة الاهتمام بالمنشآت الصغيرة ودعمها لتوفير بيئة عمل مناسبة وجاذبة للكفاءات الوطنية وتعزيز استقرارهم الوظيفي.

وطالبت اللجنة الصندوق بالتنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة في مجال البحث العلمي في مجال الموارد البشرية وتوطين الوظائف، والتوسع في افتتاح الأقسام النسائية لتشمل جميع مناطق المملكة لتسهيل التدريب والتوظيف للمرأة.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن اتفاقية النقل الدولي للمواد الغذائية السريعة التلف والمعدات الخاصة المستخدمة في ذلك النقل، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول إلى مجتمع المعلومات) للعام المالي 1433/1434 هـ، وتقرير لجنة

الشؤون الأمنية، بشأن مقترح تعديل المادة (الثانية والثلاثين) من نظام المرور الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 85) وتاريخ 26 / 10 / 1428هـ والمقدم من عضو المجلس الدكتور سامي زيدان بموجب المادة (23) من نظام مجلس الشورى.

وفي الجلسة الثانية والعشرين التي يعقدها المجلس الثلاثاء المقبل يناقش المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مشروع اتفاق في مجال التوظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والتوظيف في جمهورية الفلبين.

ويصوت المجلس على توصية لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه طلب تعديل المادة (التاسعة) من لائحة المدارس الأجنبية.

حيث أن اللجنة أهمية البت أولاً في مشروع لائحة تنظيم المدارس المرفوع من المجلس قبل النظر في إجراء التعديل المقترح لأن البت في مشروع اللائحة سيؤثر على شكل ومضمون التعديل المطلوب حيث أن مشروع اللائحة في مادتها الثالثة عشرة استحدثت مجلساً للتعليم الأهلي ولم يعد لمجلس الإشراف على المدارس الأجنبية أي وجود. وكان التعديل يطالب بمنح مجلس الإشراف على المدارس الأجنبية الصلاحية في دراسة طلب السفارات شراء مبنى أو أرضاً إقامة مدرسة خاصة بجاليته.

ويستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة الملكية للجبيل وينبع للعام المالي 1433/1434هـ.

ويناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن مقترح مشروع نظام الحماية من الإشعاعات غير المؤينة المقدم من عضوي مجلس الشورى الدكتور حامد الشراري واللواء مهندس ناصر العتيبي بموجب المادة (23) من نظام المجلس.



• نزاهة • تنظم ورشة عمل عن دور المحاماة في • مكافحة الفساد •

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

تنظم اليوم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) ورشة عمل بعنوان: «دور مكاتب المحاماة والاستشارات القانونية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد»، بمشاركة مختصين في مجال المحاماة والاستشارات القانونية.

وقال رئيس «هيئة مكافحة الفساد» محمد الشريف في بيان صحفي أمس إن تنظيم «مكافحة الفساد» ينص على أن من اختصاصاتها تنفيذ الندوات والمؤتمرات حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، بهدف ترسيخ مبادئ النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد، ومد جسور التواصل والتعاون مع القطاعات المختلفة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وأشار الشريف إلى أن انعقاد الفعاليات يأتي في إطار تنفيذ ما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد من حث الهيئات المهنية والأكاديمية مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين على إبداء مربياتهم حول الأنظمة الرقابية والمالية والإدارية وتقديم مقترحاتهم لتطويرها وتحديثها.

وتشهد ورشة العمل مشاركة مدير إدارة متابعة تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد بالهيئة يوسف الدوهان بورقة علمية بعنوان: «دور الأنظمة الرقابية في الحد من الفساد»، إضافة إلى ورقة علمية لمدير إدارة تطوير الأنظمة واللوائح بالهيئة عبدالعزيز الفوزان بعنوان: «أثر تحديث وتطوير الأنظمة في حماية النزاهة ومكافحة الفساد».

ويشارك في الورشة وكيل وزارة العدل الشيخ عبداللطيف الحارثي وعدد من المحامين والمستشارين القانونيين.

• مساند موقع جديد لـ العمل للتعريف بحقوق العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»
تطلق اليوم وزارة العمل الموقع الإلكتروني التوعوي لبرنامج العمالة المنزلية بمسمى «مساند»، والذي يهدف للتعريف بالحقوق والواجبات لصاحب العمل والعمال، وذلك وفقاً لما ورد في لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، والتعريف بمزودي خدمة الاستقدام من مكاتب وشركات مرخص لها بمزاولة التوسط في الاستقدام.
وأوضح وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية زياد الصايغ في بيان صحفي أمس، أنه تم تطوير برنامج «مساند» لإدراك وزارة العمل بأهمية هذه الفئة من العمالة التي تقدم خدماتها لغالب الأسر السعودية، وتعريف المواطنين بحقوقهم والواجبات تجاههم.
وقال الصايغ إن «مساند» برنامج توعوي في المرحلة الحالية، يقوم بالتعريف باللائحة مع إبراز الحقوق والواجبات لصاحب العمل والعمال، والإجراءات والآليات، والمكاتب المصرح لها، مؤكداً أن الوزارة تعمل حالياً على تقديم خدمات العمالة المنزلية من خلال البرنامج، ومعلومات أخرى تهم المواطن والعمال.
وبيّن أنه تم تطوير مركز خدمة عملاء الوزارة (920001173) بثمان لغات مختلفة، لتتمكن بذلك العمالة المنزلية من الاستفسار، والتعرف على واجباتها وحقوقها، والتبليغ عن أية ممارسات أو مخالفات تتعرض لها.
ويتكون الموقع الإلكتروني لـ «مساند» من نوافذ تعريفية عدة، وشرح مبسط تصويري لـ «مراحل تقديم الخدمة»، ومعلومات لمزودي الخدمة (مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية، ولجان تسوية الخلافات العمالية في مكاتب العمل في المناطق).
ويتيح موقع «مساند» للعمالة المنزلية وأصحاب العمل التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، إضافة إلى توفير النماذج والمستندات المطلوبة، مثل طلب استقدام الأفراد، ونموذج الراتب، واستمارة خروج وعودة، استمارة إصدار رخصة إقامة، وطلب إصدار رخصة قيادة. ويمكن الاطلاع على الموقع بزيارته على الرابط التالي:
www.musaned.gov.sa، أو الوصول إليه من خلال موقع وزارة العمل (mol.gov.sa)، وينتظر أن يتوسع موقع «مساند» مستقبلاً ليقدم خدمة إمكان تقويم مكاتب وشركات الاستقدام الأهلية، وفقاً لرأي العملاء المتعاملين مع هذه المكاتب أو الشركات.

منشآت صحية أهلية تلجأ إلى التعهدات للاحتماء من تبعات الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م
[اضغط هنا](#)

الدمام - رحمة ذياب

يحجم بعض من تعرضوا إلى «أخطاء طبية»، عن التقدم بشكوى إلى المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية، أو الجهات المختصة في المستشفى الذي تعرض فيه إلى «الخطأ الطبي»، والسبب توقيههم على «تعهدات» بتحمل نتائج الجراحة. واستغلت مستشفيات أهلية هذه «التعهدات» في حماية نفسها من تبعات الأخطاء، والحفاظ على مكانتها وسمعتها بين زبائنها.

وقال أحد المتضررين، تعرض لمضاعفات جراحة «شد معدة»: «حدث خطأ أثناء الجراحة، وتعرضت إلى نزف، وتوجهت من المستشفى في الخبر إلى أميركا، للعلاج هناك. وأثبتت التقارير حدوث خطأ طبي. إلا أنه لا يحق لي التقدم بشكوى، والسبب أن والدي وقع على تعهد بتحمل تبعات الجراحة، وبإمكان الطبيب أن يبرأ نفسه من خلال هذا التعهد، لأنه تم إبلاغنا بأن هناك احتمالاً بحدوث مضاعفات قد تنجم عنها. وتم سرد الأسباب طبيياً، وبهذا يكون المستشفى أخلى مسؤوليته الكاملة من التعرض لأي ملاحقات قضائية».

وقالت نجلاء إبراهيم، التي تعرضت إلى «خطأ طبي» أثناء الولادة: «إن توقيع ولي الأمر ليس أمراً جديداً في حالات الولادة، إلا أنه جديد في جراحات أخرى، مثل الجراحة في الظهر والبطن، وأعني الأمراض الباطنية. وأيضاً جراحات التجميل»، لافتة إلى أن هذا الإجراء لجأت إليه بعض المستشفيات الأهلية، «كإجراء احترازي، لحماية نفسها من تهمة الخطأ الطبي أو الإهمال في حال وفاة أو تدهور حال المريض».

وذكرت نجلاء، أنه «أثناء ولادتي تعرضت مولودتي لنقص الأوكسجين. وكان يفترض من الطبيبة إجراء عملية قيصرية فوراً لإنقاذ الطفلة، إلا إنها فضلت إعطاء مهلة للولادة الطبيعية، وبهذه المهلة أصبحت الطفلة معوقة مدى الحياة، بسبب تعرضها إلى نقص الأوكسجين».

وأضافت «أجرى والدي جراحة قبل نحو شهرين في الظهر. واتضح بعد أسبوع أن الجراحة تحتاج إلى إعادة لعدم نجاحها. وحاولت عائلتي تقديم شكوى، إلا أنه لا يحق مقاضاة المستشفى، بسبب التوقيع على التعهد بتحمل أضرار الجراحة ونتيجتها، فتحملنا الأضرار، إلا أن إعادة الجراحة لعدم نجاحها كان ناتجاً عن خطأ طبي».

بدوره، أوضح الدكتور يوسف عبدالسلام (المدير الطبي في أحد مستشفيات مدينة الدمام)، أن «نظام التعهد معمول به في المستشفيات، إلا أن غالبيتها لجأت إلى إدراج بنود إضافية، تختلف عن السابق، وبموافقة رسمية، لاسيما بعد تزايد الشكاوى وارتفاع حمى الاتهامات بين الإدارات الطبية وأهالي المرضى، حتى أصبح الأمر أشبه بالظاهرة»، مضيفاً أن «الأمر يتطلب وضع قيود وإطار واضح».

وقال عبدالسلام، في تصريح إلى «الحياة»: «قمنا بالتنسيق مع مديرية الشؤون الصحية، من أجل توفير حماية للمنشآت الصحية، والتقليل من الأضرار الناجمة عن الاتهامات التي يتضح لاحقاً أن الشكوى لا تندرج ضمن الأخطاء الطبية. وهذا لا يعني أن الأخطاء غير موجودة، بل هي ربما تكون كثيرة، ولكن الشفاء أو الحياة بيد الله، وربما لا يكون حدوث مضاعفات أو حتى وفاة ناجم عن خطأ طبي، بل له أسباب أخرى».



مدير عام السجون: وزير الداخلية أوكل لنا الاهتمام بصحة

السجناء

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 جماد اول 1435 هـ - 14 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/14/article917934.html>

الرياض - مناحي الشيباني
أكد مدير عام السجون اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو وزير الداخلية على الاهتمام بالسجناء وخصوصاً فيما يخصهم من الجانب الصحي وتوفير بيئة صحية مناسبة والسعي لمعالجة الأوضاع الصحية في سجون المملكة جاء ذلك في كلمة لمدير عام السجون اللواء إبراهيم الحمزي لدى

افتتاحه الجلسة الأولى من ورشة العمل التي تنظمها الإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة الداخلية بالتعاون مع المديرية العامة للسجون بنادي ضباط قوى الامن، وذلك لتحقيق التكامل بين القطاعين ولتقديم الرعاية الصحية الملائمة لنزلاء السجون بعنوان (صحة السجون).
وأضاف مدير عام السجون اللواء الحمزي في كلمته ان هذه الامانه أوكلت إلينا من سمو وزير الداخلية ويجب علينا جميعا الأخذ في الاعتبار ان نوليها اهتماماً خاصاً أملاً ان توتي أكلها كما أعرب اللواء الحمزي في كلمته عن شكره لمدير عام الخدمات الطبية بوزارة الداخلية الدكتور محمد العيسى على ما يقدمونه من جهودهم في توفير الخدمات الصحية للنزلاء في المملكة كي تكون في مصاف الدول المتقدمة.



اجتمع إلى رئيس وأعضاء المحكمة العليا وعدد من العلماء ورجال القضاء وأصحاب الرأي الشريف للقضاة: إياكم ومغبة الفساد.. والتزموا بالنصوص الشرعية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 جماد اول 1435هـ - 14 مارس 2014م
<http://www.alriyadh.com/2014/03/14/article917967.html>

الرياض - أسهمان الغامدي
اجتمع رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد الشريف مع فضيلة الشيخ غييب بن محمد الغييب، رئيس المحكمة العليا وأصحاب الفضيلة أعضاء المحكمة العليا وعدد من العلماء ورجال القضاء وأصحاب الرأي، وذكر الشريف فضيلة الحضور على ما يسهمون به وأعضاء المحكمة العليا، وغيرهم من العلماء، من دور فاعل في تقوية الوازع الديني والأخلاقي، والحث على الالتزام بالنصوص الشرعية والنظامية، والتحذير من مغبة الفساد، وتذكيرهم بما وعدالله به الفاسدين من عقوبات، وما يمكن أن تسهم به هذه النخب في مجال حماية النزاهة، وإشاعة الشفافية، ومكافحة الفساد، وما يمكن أن يؤديه رجال القضاء من خلال أعمالهم ودورهم في المجتمع من الإسهام في ذلك.
وأكد فضيلة رئيس المحكمة العليا على ما قاله الشريف مضيفاً أن مهمة مكافحة الفساد هي واجب على كل فرد، جاء هذا في مكتب رئيس المحكمة العليا صباح أمس، وقد أشاد الغييب بما تبذله الهيئة من جهود في سبيل تنفيذ مهامها واختصاصاتها المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد..
من جهته أوضح الشريف ما أنجزته الهيئة خلال الفترة الماضية، وما تقوم به من جهود في سبيل مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية وحماية النزاهة.
يذكر ان هذا اللقاء، يأتي انطلاقاً من حرص "نزاهة" على التواصل وتنفيذ على ما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (43) بتاريخ 1428/02/01هـ، وتنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 165 بتاريخ 1432/5/28هـ.

فقيه لـ "الرياض": تكليف جهة مستقلة دراسة إيجاد آلية لوضع حد أدنى للأجور

المصدر: جريدة الرياض السبت 14 جماد اول 1435 هـ - 15 مارس 2014م
<http://www.alriyadh.com/2014/03/15/article918190.html>

الرياض - أسمهان الغامدي

استوقف محتسبان طريق وزير العمل المهندس عادل فقيه في معرض الرياض الدولي للكتاب خلال زيارته للمعرض ووجها له "النصح والإرشاد" حول عمل المرأة ومنع الاختلاط في القطاع الخاص. وقد تقبل الوزير نصحهما وبيّن لهما "أننا نعيش في دولة مسلمة تعمل بالشريعة والقرآن والسنة ولا تقبل أن يكون فيها ما يتعارض مع الثوابت الدينية والوطنية".

من جهة أخرى كشف المهندس فقيه لـ "الرياض" أن وزارة العمل أجرت حواراً اجتماعياً مع العمال وأصحاب العمل، وأنه تم تكليف جهة مستقلة دراسة إيجاد آلية مناسبة لوضع حد أدنى للأجور في القطاع الخاص، تماشياً مع الأمر السامي، مؤكداً أن وزارته لم تفرض حتى الآن على أصحاب العمل حداً أدنى للأجور.

ضمن سياسات خطة التنمية العاشرة لتوفير العمل والسكن..

الرياض " تواصل كشف التفاصيل:

توطين فرص العمل ومكافحة التستر وتغطية الإسكان الحكومي جميع المناطق

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م
<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918450.html>

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

خصصت خطة التنمية العاشرة هدفاً لتوفير فرص العمل الملائمة والكافية للعمالة الوطنية والحد من البطالة وهدفاً آخر لتيسير حصول المواطنين على السكن الملائم وفق برامج وخيارات متنوعة تلبي الطلب. «الرياض» تواصل نشر تفاصيل أهداف خطة التنمية العاشرة وتعرض في هذا الجزء الهدف الخامس عشرة الخاص بتوفير العمل للمواطن حيث حددت ست سياسات وآليات لتنفيذه في مقدمتها تطوير القوى العاملة من خلال تكريس ثقافة العمل وأخلاقياته وقيمه الاجتماعية وترسيخ مفهوم مشاركة المواطن في المسيرة التنموية والتخلص من ثقافة العيب في

العمل وتوطين فرص العمل في جميع المناطق وإيجاد آليات لتوفير فرص عمل تتسجم مع الخصائص السكانية والمؤهلات العلمية على مستوى المناطق وتفعيل تطبيق الفحص المهني على العمالة الوافدة المهنية. وفي مجال التطوير الاقتصادي والهيكلية لتوفير فرص العمل وضعت الخطة خمس سياسات لتحقيق هذا الهدف منها أخذ قضية توفير فرص العمل للمواطنين بالاعتبار في عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد ودعم جهود توظيف القوى العاملة الوطنية في منشآت القطاع الخاص وكذلك توجيه دعم أنشطة صناديق الإقراض المتخصصة نحو تفعيل تطبيق الفحص المهني على العمالة الوافدة والتخلص من ثقافة العيب وتطوير نظام العمل الجزئي وضع تنظيمات للحد من ظاهرة الأراضي البيضاء داخل العمران وقاعدة معلومات إسكانية الخطة طالبت بنظام وطني متكامل للإسكان وسرعة تفعيل أنظمة التمويل والرهن العقاري وظيف المواطنين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع العمل الريادي الحر وتسهيل إجراءات تأسيسه وتمويله إضافة إلى المراجعة الدورية لآليات سوق العمل وتطويرها لتحسين الوضع التنافسي للعمالة الوطنية. وشددت سياسات تنفيذ خطة التنمية العاشرة لمعالجة الجوانب التنظيمية لتحقيق الهدف الخامس عشر المعني بتوفير فرص العمل والحد من البطالة، شددت على مكافحة ظاهرة التستر ومعالجة أسبابه وتفعيل أدوات التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهذا الشأن وإيجاد آليات تنظيمية لتشجيع العمل عن بعد وتطوير نظام العمل الجزئي وآليات تطبيقه. وفي الهدف السادس عشر لخطة التنمية العاشرة الخاص بتيسير حصول المواطنين على السكن وضعت الخطة عدداً من السياسات لتحقيق الهدف على أرض الواقع ونصت على تغطية برامج الإسكان الحكومي لجميع مناطق المملكة وخاصة المدن الصغيرة والمتوسطة وتشجيع زيادة المعروض من المساكن والأراضي السكنية ووضع تنظيمات للحد من ظاهرة الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني إضافة إلى تشجيع المساكن الاقتصادية والتوسع الرأسي للمساكن. ولتوفير السكن الملائم تنص سياسات الخطة على إعطاء الأولوية لإبصال المرافق والخدمات لمخططات المنح في جميع المناطق وإعادة تطوير الأحياء القديمة والعشوائية إضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص والجمعيات التعاونية والخيرية والمستثمرين الأفراد في دعم نشاطات إنشاء المساكن وتطوير السوق وضمان جودة مواد البناء وتحقيقها متطلبات الأمن والسلامة. ومن سياسات الهدف السادس عشر التنظيم والإدارة من خلال خمس سياسات أولها وضع نظام وطني متكامل للإسكان وتطوير الأنظمة واللوائح والسياسات التنظيمية الخاصة بقطاع الإسكان وتحديثها دورياً وتنظيم سوق عقود الإيجار للمساكن وكذلك سرعة تفعيل أنظمة التمويل والرهن العقاري لدعم قدرة المواطنين على بناء المساكن وأيضاً تطوير أنظمة وآليات جمعيات ملاك الشقق والمجمعات السكنية وأخيراً إيجاد قاعدة معلومات إسكانية لمختلف مناطق المملكة.



مندوبو سفارات المملكة بمركز رعاية شؤون الخادمات لـ"الرياض": رعاية السعودية للعاملات المنزليات تضاهي معايير المنظمات العالمية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918454.html>

الرياض - مناحي الشيباني

أبدى عدد من مندوبي سفارات المملكة رضاهم عن ما تلقاه العاملات المستضافات بمركز رعاية شؤون الخادمات بالرياض من رعاية واهتمام واستحصال لحقوقهن قبل مغادرتهن للمملكة وفق ما يصدر لهن من أحكام من الجهات الشرعية بالمملكة إضافة لحسن الرعاية والخدمة الصحية مؤكدين أنها تضاهي معايير منظمات حقوق الإنسان العالمية.

وقال مندوب سفارة كل من سيرلانكا عبدالرؤف آدم ومندوب سفارة الهند محمد خالد ومندوب سفارة أثيوبيا محمد عبدالقادر ومندوب سفارة اندونيسيا محمد مرسل ومندوب سفارة كينيا كدمان وجي ومندوب سفارة الفلبين بشير ايوب شكرهم العميق لكافة العاملين بمركز رعاية شؤون الخادمت من منسوبي وزارة الشؤون الاجتماعية ومنسوبي شرطة منطقة الرياض وجوازات منطقة الرياض وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عما لمسوه من تعاون وحسن استقبال وتفاهم في إجراءات المستضافات وتسليمهن حقوقهن والتعامل الجيد معهن وتمكينهن من العودة لبلادهن. كما أشاد مندوبو السفارات بما توليه حكومة المملكة من اهتمام ورعاية لعموم العمالة بالمملكة بشكل عام والعمالة المنزلية بشكل خاص.



وقف العشرين مليوناً سيصرف على مشروع الأرامل والأيتام مدير جمعية بركة: توقيع اتفاقية لتوظيف أبناء الفقراء من خلال برنامج منته بالتوظيف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918445.html>

الخبر - إبراهيم الشيبان

أكد المدير التنفيذي لجمعية البركة الخيرية للخدمات الاجتماعية عبدالله بن معروف الرشيد، أن الجمعية تسعى إلى تعزيز الأمن ومكافحة الجريمة ودعم الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة، وكذلك التدريب المنتهي بالتوظيف لأبناء الأسر الفقيرة، جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس الأول على هامش توقيع عقد شراكة مجتمعية بين الجمعية وشركة الكفاح القابضة، حيث تقوم الجمعية بالبحث وتقديم خدماتها الاجتماعية والخيرية للشركة من خلال تنفيذ بنود هذه الاتفاقية وكل ما فيه مصلحة الأسر الفقيرة.

وأضاف الرشيد، ان الجمعية لديها 14 برنامجاً تقوم بتنفيذها وتميزت بطرق أبواب غير مسبوقه مثل الأسر المهجورة وتفريج الكرب وكفالة الرضيع، مشيراً إلى أن الأسر التي لدى الجمعية أكثر من 60 في المائة منها أسر مهجورة ليس لها عائل، وأن دور الجمعية هو تحقيق السلم الاجتماعي وتقليل منسوب الجريمة وتحقيق التكافل بين الفقير والغني. وكشف عن حملة قائمة لجمع عشرين مليون ريال لإنشاء مشروع وقف الأرامل والأيتام، وكذلك مشروع بقيمة أربعة ملايين وستمائة ألف ريال يستهدف التجار لجمع هذا المبلغ لتصرف على مشاريع للجمعية، وأن لدى الجمعية أكثر من 500 أسرة مستفيدة من برامجها، إضافة إلى أكثر من 200 أسرة يصرف لها شهرياً سلة غذائية ويتم دفع إيجار السكن لها.

وبيّن الرشيد أنه تم افتتاح القسم النسائي في الدمام، وهي خطوة أولى كون غالبية الأسر العائل لها من النساء الأرامل والمهجورات والمطلقات، بينما سيتم في الأيام المقبلة توقيع اتفاقية شراكة مع المعهد التقني للبتترول يتم من خلالها تدريب أبناء الفقراء وإيجاد وظائف لهم بعد اجتيازهم مرحلة الدراسة، ودعم المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة من خلال برنامج ريادة الأعمال.

وقال بأن الجمعية تسعى في تحقيق الاستدامة المالية وذلك من خلال مشروع وقفي سيسهم في كفل حياة طيبة للأسر المكفولة وتوسيع رقة الدعم لأفرادها حيث يشير تقرير المركز الإحصائي بأن عدد الأسر إجمالاً المعتمدة كفالتهما والأخرى الجاري بحثها تقدر بأكثر من 800 أسرة بالشرقية وهذا العدد في تصاعد حسب المركز الإحصائي بالجمعية.

الاتفاق مع مراكز اجتماعية لزيارة المحضون فيها بعيداً عن الشرط الداوود لـ "الرياض": اقتطاع حتى نصف راتب الزوج للنفقة على أبنائه "جبراً".. و3 أشهر سجناً لمن يمتنع عن الحضانة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918462.html>

الرياض - أبكر الشريف

أكد رئيس إدارة الحجز والتنفيذ في وزارة العدل الشيخ خالد الداوود لـ "الرياض" أن دوائر التنفيذ في المحاكم العامة في المملكة تستطيع أن تستقطع حتى نصف راتب الزوج في حال إصدار الحكم عليه بالنفقة على أبنائه، حتى ولو كان عليه ديون، فيما يُمكن هو أو والدتهم من زيارة الأبناء عبر محاضن كمركز مودة في جدة التي أصبحت تقوم بهذا الدور مؤخراً، مجوزاً النظام السجن ثلاثة أشهر لأي من الوالدين يمتنع عن تنفيذ أحكام الحضانة.

وشدد الداوود على أن "تنفيذ الأحوال الشخصية فيما يتعلق بحق المحضون والزيارة والنفقة مهمة جداً، وهي تعتبر من النفقات المستعجلة، وهي تقدم على غيرها من الديون ولها صفة الاستعجال، لأن أصحابها متضررون، لأنهم إما أن يكونوا أرامل أو مطلقات أو صغاراً بحاجة إلى نفقة، ولهم الأولوية، والتنفيذ له القوة في تنفيذ هذا الأمر".

دين النفقة مقدم على الديون الأخرى

وشدد على أنه تخصم النفقة مباشرة من راتب الزوج، ويخصم إلى نصف الراتب، وحتى إن كان عليه قروض أخرى فتؤخر وتقدم عليها النفقة، والقروض تأخذ من النصف الثاني، وينفذ في النفقات، وهي مقدمة كما جاء في النظام على سائر الديون، وتصفى كل ما يملك لأجل النفقة".

وتقوم الدوائر بتنفيذ الحضانة والزيارة، في مراكز للخدمة الاجتماعية في مناطق المملكة، وقال الداوود "بدأنا نسعى لأن تكون الزيارة في دور اجتماعية، وفي الجمعيات الخيرية والاجتماعية، وربما يكون في المستقبل في المحاكم في أماكن مستقلة، ونحن باشرنا في جدة تعاوناً مع جمعية مودة لزيارات المحضون، في داخل مركز مودة تحت إشراف قضاء التنفيذ"، مشدداً على أنهم لا يوجد لديهم طاقم نسائي للقيام بمهام تحتاج إليها محاكم التنفيذ، مستدرِكاً بالقول "ولكن نستعين بجهات أمنية مثل الشرط في التنفيذ، ومن عندهم تأتي الطواقم النسائية".

خالد الداوود

ويحسب مواد النظام فإنه تنفذ الأحكام الصادرة بحضانة الصغير وحفظه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية جبراً ولو أدى ذلك إلى الاستعانة بالقوة المختصة (الشرطة) ودخول المنازل، ويعاد تنفيذ الحكم كلما اقتضى الأمر ذلك، ولا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبراً.

ويحدد قاضي التنفيذ طريقة تنفيذ الحكم الصادر بزيارة الصغير ما لم ينص الحكم عليها، ويجري التنفيذ بتسليم الصغير في مكان مهياً لذلك وفق ما تحدده اللائحة على ألا يكون في مراكز الشرطة ونحوها، ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر كل من امتنع من الوالدين، أو غيرهما عن تنفيذ حكم صادر بالحضانة، أو الولاية، أو الزيارة، أو قام بمقاومة التنفيذ أو تعطيله.

وأنشأت في وزارة العدل وكالة مختصة للتنفيذ تعنى بالشؤون الإدارية والمالية تتولى الترخيص لمقدمي خدمات التنفيذ وهم مبلغ الأوراق القضائي، ووكيل البيع القضائي، والحارس القضائي، والخازن القضائي، والشركات متخصصة تتولى الإشراف على عملية تسليم المؤجر الأصول المنقولة وفقاً لضوابط تضعها وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية، وأي أعمال يوافق مجلس الوزراء على إسنادها للقطاع الخاص.

وأوجدت وزارة العدل على بوابتها الإلكترونية منذ بداية العام الهجري الحالي نافذة لمن يريد أن يسجل طلباته للتنفيذ الإلكتروني عبر الموقع، إضافة إلى نافذة أخرى لبيانات التنفيذ، قسمته إلى طلبات الإعسار، ومحاضر الحجز على الأموال، والإعلان عن المزادات.

وكان وكيل وزارة العدل للحجز والتنفيذ الشيخ خالد الداود قد أكد لـ "الرياض" في وقت سابق أن قضاء التنفيذ، نفذ طلبات بأكثر من 10 مليارات ريال، أعاد أكثر من مليار ريال منها إلى أصحابها، بعد أن وصلت في الوزارة إليهم نحو 10 آلاف طلب تنفيذ، وذلك منذ بداية السنة الهجرية الحالية، كانت أكثرها في محافظة جدة.



نخب نسائية بمناسبة • اليوم العالمي للمرأة • لـ "الرياض": سجل مكاسب المرأة السعودية.. وما حققته الدولة لصالحها مصدر فخر واعتزاز

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918467.html>

الرياض - محمد الحيدر

نوهت نخب نسائية في قطاعات اقتصادية ومجتمعية بما تحقق للمرأة السعودية من مكاسب، وحرص الدولة على تأمين حقوق المرأة مع المحافظة على مكانتها، وتأكيد محورية دورها في الأسرة والمجتمع.

واشرن في تصريحات لـ "الرياض" إلى أن "يوم المرأة العالمي" يعني للمرأة السعودية معاني أكثر من "الاحتفاليات" التي تنتظم بعض المجتمعات، لأن حقوق المرأة في المملكة تصان وتحترم وفق تعاليم الإسلام، والتقاليد العربية الأصيلة.

وقالت استشارية جراحة اللثة وزراعة الأسنان الدكتورة أروى بنت علي السيد، ان المرأة السعودية وصلت مكانة مرموقة، وأثبتت وجودها وقدرتها الكبيرة في خدمة دينها ووطنها، ولها أن تفخر بأن مناسبة اليوم العالمي للمرأة يتعاقب وهي كل عام تحقق نقلة في حياتها من أجل أسرتها الصغيرة ووطنها الكبير.

شيخة آل ثنيان: السعودية تسهم في بناء مجتمعها وتنافس في المحافل العلمية

أروى السيد: تمكين المرأة من حقوقها واضح في كل مجال

وأفادت الدكتورة أروى التي كرمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بوسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى، نظير جهودها العلمية، أن التطورات التي شهدتها المرأة باتجاه تمكينها من حقوقها التي شرعها الله واضحة للعيان في كل مجال، خاصة في هذا العهد المبارك، حيث ان الملك عبدالله نصير للمرأة بكل ما تحمل الكلمة من معاني الإنصاف والعدل والرحمة.

ولفتت إلى أن كل المكتسبات التي تحققت للمرأة السعودية جاءت في إطار قيم الإسلام، والتقاليد العربية الأصيلة التي تصون المرأة، ولها دور في زيادة رفعتها واعتزازها بنفسها.

من جهتها، أكدت نائب المحافظ المساعد للتدريب التقني والمهني للبنات شيخة بنت عبدالله آل ثنيان، أن المرأة السعودية لديها استيعاب تام لمستجدات ومتطلبات عصرها وفقا لما يلائم طبيعتها، ولا يتعارض مع الشرع. وقالت: إن المرأة السعودية حققت العديد من المكاسب والإنجازات في فترة وجيزة وذلك بفضل الله ثم بفضل الدعم اللامحدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- للمرأة.

وقالت إن المرأة السعودية تحرص في مثل هذا اليوم على أن تكون مشاركتها للمجتمع الدولي مثبتة بأعمالها وإنجازاتها التي يحق لكل امرأة أن تفخر بها حيث كان لها الأثر الإيجابي على رفعة مكانة المرأة على المستويين المحلي والعالمي.

وأشارت الى أن الحكومة الرشيدة تعمل دائماً لمصلحة أفراد المجتمع والمرأة جزء مهم في ذلك المجتمع، واستطاعت الإسهام في بناء مجتمعها بفعالية، والمنافسة في المحافل العلمية، والدخول للمعترك السياسي الرسمي كعضو في مجلس الشورى وفي الخارجية.

الى ذلك أكدت مها بنت سليمان النحيط رائدة الاعمال، المتخصصة في برامج المسؤولية المجتمعية، المدربة في مجال التطوع، ان سجل مكاسب المرأة السعودية وما حقته الدولة لصالحها مصدر فخر واعتزاز، ويجعل المجتمع يتباهى بالمرأة السعودية.. وأوضحت أن انجازات المرأة تأخذ صفة "التميزة" كونها لم تسجل أي فاق في القيم، بل تحرص على المحافظة عليها، والتزام تعاليم الإسلام.

وقالت مها النحيط في تصريحها: عندما يتم رصد المكاسب الحضارية التي تحققت للمرأة السعودية، وإحصاؤها، مقارنة بكثير من المجتمعات، حتى بعض البلدان التي تعد في الصف الأول تقدماً عصرية، فإن المتابع الحصيف لقضايا المرأة سيد أن الانجازات التي سجلتها المملكة لصالح المرأة أكبر وأسرع وتيرة.

وتشير إلى أن القياس الموضوعي يأخذ النتائج بالنسبة والتناسب، وإذا تعمق الباحث في الموضوعية فإنه لا بد أن يضع ل "نوعية المكاسب" وزناً أكبر في القياس.. وهذا النوع من التقييم يكون بالتأكيد لصالح المرأة السعودية.. ولذلك فإن احتفالنا في المملكة ب "اليوم العالمي للمرأة" هو أيضاً احتفاء نوعي.

وتمضي موضحة رؤيتها: إن الفارق الأكبر في مقارنة مكاسب المرأة عندنا، وما تحصل عليه نساء أخريات، هو أن ما حقته المملكة للمرأة، خاصة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لا يؤدي إلى فاق، لا في القيم المجتمعية ولا للمرأة نفسها، فكل ما يصب في صالح المرأة يحفظ كيان المرأة ويراعي خصوصيتها.. وهذا ما جاء به الشرع الحنيف..

وتؤكد "النحيط" أن الإسهام في العمل التطوعي مؤشر مهم لمستوى الوعي في المجتمع، وإذا كان سجل المرأة متقدماً في هذا المجال فذلك يعني أن هذه الشريحة، أي المرأة، أشبعت متطلبات أخرى مهمة، لأن التفاعل مع القضايا والاحتياجات يتدرج، ولا يتطلع الإنسان إلى حاجة إلا إذا أشبع ما هو أهم.. ووفق هذه الحقائق فإن إقبال المرأة السعودية على العمل التطوعي يعكس حجم ونوعية ما تحقق في واقعها، كما يعكس رضاها النسبي عن هذه المكاسب.



بعد توقيع اتفاقية للحد من السلع المغشوشة مع هيئة الرقابة الصينية

وزير التجارة: العقوبات التي أقرت في الاتفاقية مع الصين ستدخل ضمن نظام الغش التجاري.. والتشهير والغرامات

على المخالفين

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918605.html>

الرياض - فهد الموركي
وقعت وزارة التجارة والصناعة مع هيئة الرقابة الصينية اتفاقية تعاون لمكافحة السلع المقلدة والردئية وذلك خلال زيارة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، لجمهورية الصين الشعبية.

وتضمنت الاتفاقية وفقاً لوزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعية عمل قائمة سوداء مشتركة بين الدولتين للمصدرين والمستوردين المتاجرين بالسلع الرديئة، بالإضافة إلى فرض عقوبات على المورد، أو المصدر والمصنع في الدولة الأخرى في حال تورطهم في التعامل مع سلع مغشوشة أو مقلدة.

وقال الدكتور توفيق الربيعية بأن الاتفاقية التي تم توقيعها بين المملكة والصين استغرقت وقتاً طويلاً حتى تصل لهذه المرحلة بالصيغة الحالية وأنه خلال فترة المباحثات بين الجانبين جرى استعراض عدد من التجارب الدولية في هذا الشأن وكان من أهمها التجربة الثرية للاتحاد الأوروبي.

وأشار الربيعية إلى أن الاتفاقية تهدف للحد من تدفق البضائع الاستهلاكية المقلدة والمغشوشة للأسواق السعودية وذلك باتخاذ عدة تدابير منها وضع قائمة سوداء بأسماء التجار والمصانع التي تتورط في تقليد وغش المنتجات في كلا البلدين، وضمان عدم تمكنها من التصدير أو الاستيراد للبلد الآخر، إضافة لوضع قائمة سوداء بالمختبرات وجهات منح شهادات المطابقة المخالفة للأنظمة المحلية المتورطة في تداول سلع مقلدة أو مغشوشة.

وأضاف الربيعية بأن الاتفاقية تضمنت معاقبة المستوردين المتورطين في الغش والتقليد في بلد الاستيراد وإشعار الطرف الآخر لمعاقبة المصدر والصانع، وتبادل المعلومات عن نتائج المختبرات والجهات المانحة لشهادات المطابقة التي تكون مخالفة للواقع، وتبادل الاجتماعات بين الطرفين لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية بكل حرص ودقة.

رئيس مجلس الغرف: على التجار السعوديين عدم الاعتماد على الوطاء ومعاينة بضائعهم قبل شحنها للمملكة ونوه إلى أن العقوبات التي أقرت في الاتفاقية ستدخل ضمن نظام عقوبات الغش التجاري، الذي تطبقه وزارة التجارة والصناعة ومن بينها أنظمة التشهير والغرامات، وغيرها من وسائل العقاب الموجودة في نفس النظام، فيما سيطبق الجانب الصيني العقوبات المقررة في نظامه الخاص به، ولفت الربيعية إلى أن العقوبات المقررة في نظام الغش التجاري بالمملكة تعتبر فاعلة جداً في تقليل حالات الغش التجاري، مشيراً إلى أن الجانبين السعودي والصيني سيعقدان اجتماعات كل ثلاثة أشهر وذلك من خلال الجهات المختصة في المملكة والملحق التجاري السعودي في الصين لضمان تنفيذ الاتفاقية على النحو المأمول.

من ناحيته قال رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس عبدالله بن سعيد المبطي بأن الاتفاقية التي وقعت وزارة التجارة والصناعة السعودية مع هيئة الرقابة الصينية تعتبر من أهم الاتفاقيات والانجازات التي حققتها وزارة التجارة عطفاً على حجم التبادل التجاري الكبير بين المملكة والصين والبالغ حجمه 72 مليار دولار وتتضمن قائمة السلع والمنتجات المستوردة من الصين لائحة طويلة من المنتجات منها ما قد يكون مقلداً أو مغشوشاً ومنها ما يتسبب في مضار صحية وقد يتضمن مواد مسرطنة تنعكس على صحة المستهلكين.

وشدد المبطي على أهمية تطبيق هذه الاتفاقية وبنودها على الوجه الأمثل حتى تحقق مقاصدها في محاصرة الغش التجاري والمتعاملين فيه سواء في الجانب الصيني أو السعودي وحتى تعزز من ثقة المستهلكين في المنتجات الصينية مما يدفع بمزيد من التعاملات التجارية بين البلدين، وأضاف كقطاع أعمال سعودي تلمسنا خلال زيارتنا للصين اهتمام معالي وزير التجارة والصناعة شخصياً بهذه القضية وكذلك اهتمام الحكومة الصينية نظراً لما تمثله لها المملكة من أهمية اقتصادية بصفقتها الشريك الاستراتيجي الأول للصين في منطقة الشرق الأوسط.

ووجه "المبطي" رسائل لرجال الأعمال السعوديين نوه فيها لضرورة توخيهم الحذر في تعاملاتهم التجارية مع الصين وعدم قبولهم لبضائع يشتبه في أنها مقلدة أو مغشوشة ونصح بإرسال مناديب للشركات السعودية للصين للتأكد من مواصفات البضائع قبل شحنها وللوقوف على عمليات الشحن والتعبئة أو تكليف شركات موثوقة للقيام بالفحص وتسليمه عينات قبل الشحن محذراً من الاعتماد على الوطاء والسماسة. الموجودين بالصين لما عرف عن بعضهم من أساليب الغش والاحتيال حتى لا يضع التاجر نفسه تحت طائلة العقوبات المختلفة والتي من بينها من أقر في هذه الاتفاقية وحتى لا يعرض المستهلكين للضرر.

الزاحم: طلب إحضار المرأة في قضايا الخلوة انحراف خطير بسير الدعوى

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918451.html>

الرياض - مبارك العكاش

أكد المحامي سلطان الزاحم أن إجراءات الستر على المرأة التي ينتهجها جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو تصرف إنساني هام، صدرت توجيهات ولي الأمر على تطبيقه وفق ما حرصت عليه الشريعة الإسلامية باعتباره أهم روافد مقومات الكرامة الإنسانية، وللرسول عليه الصلاة والسلام مواقف صريحة في هذا الباب، وهو أصل نبيل له إيجابيات كبيرة.

وقال الزاحم أن اجتهاد بعض القضاة في قضايا الخلوة عن طريق طلبهم للمرأة لإدخالها في الدعوى وعدم الاكتفاء بالمدعي العام انحراف خطير في سير الدعوى يغلب عليه إهدار كرامة المرأة.

وأضاف أن في إجراءات القبض التي تتولاها الهيئة في قضايا الخلوة (اختلاء رجل بامرأة لاتحل له بقاء فيه ربيبة)، هو تصرف يوجب عقوبة تعزيرية، ولكن مما تستوجبه المصلحة الاجتماعية هو الستر على المرأة لغلبة مصلحة الستر على مصلحة العقاب وفضحها، ففضيحتها يترتب عليه مفسدة أكبر من ردها وبالتالي دمار مستقبلها بسبب تصرف عابر طائش لا يسلم منه البعض أحياناً.

وأوضح الزاحم أنه بتولي الجهة القابضة في الهيئة وفق سلطتها الضبطية الممنوحة لها في نظام الإجراءات الجزائية تقوم بتحرير محضر للواقعة ويقرر الستر على المرأة بالإفراج عنها، ويكتفى برفع الاتهام ضد الشاب لجهاز الادعاء العام ليتولى الخصومة ضده أمام المحكمة الجزائية طالباً تعزيره، وبهذا نكون أمام دعوى مستكملة الشروط. وأشار إلى أنه "قد يجتهد بعض القضاة مطالباً بحضور المرأة لإدخالها في الدعوى وفق مبدأ الإدخال والتدخل المنصوص عليه في نظام المرافعات أو يرى غيابها فيه إخلالاً بشروط الدعوى وفقداً لأركان نظر القضية فبالتالي لا يمكن السير في نظرها".

وأفاد الزاحم أن اجتهاد القاضي في هذه الحالة لايسري على مثل هذا النوع من القضايا لافتقاده طلبه لمبدأ الإدخال في الدعوى من ناحية، وبحضور المدعي العام ممثلاً عن حق المجتمع قد استوفت الدعوى لأركانها وشروطها من ناحية أخرى، ناهيك على أن مبدأ الستر محمي بقرار سيادي لايمكن الطعن عليه.

واختتم حديثه قائلاً: "في حال طلب القاضي من المدعي العام إحضار المرأة فإن الأخير سيخاطب الهيئة والتي بدورها سترفض وستطلب تدخل المجلس الأعلى للقضاء باعتبار ما حصل من القاضي انحرافاً خطيراً في سير الدعوى يغلب عليه إهدار كرامة امرأة ومخالفة صريحة لتوجيهات ولي الأمر مع ان العمل السائد لأصحاب الفضيلة القضاة هو السير بالدعوى وعدم إحضار المرأة لتوفر كافة شروط الدعوى وأركانها".

العضل .. جريمة الآباء

الطمع في راتب الفتاة .. أهم أسبابه

المصدر: جريدة المدينة السبت 14 جماد اول 1435 هـ - 15 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

تحرير - سلوى حمدي - الرياض

دعا قضاة ومتخصصون وزارات الشؤون الاجتماعية، والعدل، والشؤون الإسلامية، والجامعات الى عمل دراسات اجتماعية وإحصائية لمعرفة حجم مشكلة عضل البنات وإيجاد حلول لها. وطالبوا المسؤولين بتنفيذ الأوامر السامية الموجهة إلى أمراء المناطق بأن يحيلوا إلى الجهات المسؤولة كل من يثبت أنه يعضل ابنته أو موليته لأن هذا من المنكر. ووصفوا خلال لقاءات مع «المدينة» العضل بأنه جريمة خطيرة ضد إنسانية البنات، وأنه من أخطر مظاهر انتهاك حقوق الفتيات ووقوف أمام تحقيق أمنياتهن في قضاء حياة الأمومة، التي فطر الله النساء عليها وحرمان لهن من بناء بيت مستقل.. وأشار إلى أن قضايا العضل تمثل ظاهرة مخيفة ينبغي تسليط الضوء عليها.. وأوضحوا أن المنظم السعودي، الذي استقى أحكامه القانونية من الفقه الإسلامي وقف موقفا حازما مع وقائع العضل وجعل للفتاة المعضولة والممنوعة من الزواج بخاطبها ذي الدين والخلق المكافئ لها في الجوانب الشرعية والاجتماعية الحق في رفع ولاية وليها العاضل وانتقال الولاية في التزويج لولي آخر أو للقاضي.

ولاية عاقّة

«المدينة» سلطت الضوء على هذه المشكلة التي تؤرق المجتمع.. في البداية يقول مدير عام الجمعية الخيرية لتيسير الزواج ورعاية الأسرة، ومدير المعهد العلمي في الأحساء والمستشار أسري الدكتور عادل الخوفي ان عضل البنات من أخطر مظاهر انتهاك حقوق المرأة، ومن أعظم الأضرار بها، فعدم تزويج الفتاة دون ميرر شرعي له آثاره السيئة عليها، بل قد يؤدي هذا إلى إصابتها بالاضطرابات النفسية والاكتئاب والقلق والشعور بالظلم والقهر والعزلة وفي حالات عديدة إلى الانتحار.. وأضاف أن العضل عادة من عادات الجاهلية.

وقد وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمة بحفظ حقوق البنات وإرادتهن وحريةهن وكرامتهن ورغباتهن، وألا يعتدي عليها بحال من الأحوال، بل على ولي أمرها أن يؤكد فيها الانتماء الأسري، ويؤسس لديها الثقة بالنفس. ولكننا نرى في العضل تعاملًا أنانياً وأبوّة جائرة وولاية عاقّة، ومصادرة لحق الفتاة في اختيار شريك حياتها، وحرمانها من أن تكون زوجًا وأمًا، وأن تعيش حياة سعيدة هانئة.

وأضاف لكننا في مدينة القرن الحادي والعشرين أمام وأدلم تعرف الجاهلية الأولى تنوعه وتعدد صورته التي منها: رفضُ زواجها من رجلٍ لا يُعاب دينًا وخُلُقًا، أو إجبارها على الزواج من رجلٍ لا ترتضيه، أو حجزها لقريبٍ من العائلة أو القبيلة دون موافقتها، أو منع زواجها للاستفادة من مالها، أو حبسها عن الزواج لتخدمه وتقوم على شؤونها، أو اشتراط مهر وتكاليف عالية لا يستطيعه المتقدم، أو أن تُمنع المطلقة أو الأرملة من الزواج ثانية، وقد يتذرّع ولي الأمر بذرائع واهية. فالعضل ليس جريمة في حق الفتاة وحسب، بل هو جريمة في حق المجتمع لما يولده من انحرافات وما يسببه من مشكلات بسبب حرمان الفتاة حقوقها.

ضد الإنسانية

من جانبه أوضح قاضي التنفيذ بالمحكمة العامة بمكة المكرمة سابقًا والمدير العام لمجموعة الشبرمي للاستشارات القضائية الدكتور عبدالعزيز الشبرمي أن العضل جريمة خطيرة ضد إنسانية الفتيات ووقوف أمام تحقيق أمنياتهن في قضاء حياة الأمومة، التي فطر الله النساء عليها وحرمان لهن من بناء بيت مستقل مع زوج رضىته.

وقال: وقف المنظم السعودي الذي استقى أحكامه القانونية من الفقه الإسلامي موقفاً حازماً مع وقائع العضل وجعل للفتاة المعضولة والممنوعة من الزواج بخاطبها ذي الدين والخلق المكافئ لها في الجوانب الشرعية والاجتماعية الحق في رفع ولاية وليها العاضل وانتقال الولاية في التزويج لولي آخر أو للقاضي كما استثنى المنظم السعودي الفتاة المعضولة في تخصيص مكان التقاضي وجعل الخيار لها في إقامة دعوى العضل في مقر إقامتها أو مقر إقامة وليها العاضل. وأشار إلى أن للعضل أسباباً كثيرة ومتنوعة منها ما هو ظلم صريح وبغي كبير، ومن تلك الأسباب الطمع والجشع في راتب الفتاة الموظفة أو إرثها ومالها والخوف من استفادة الزوج منه بدلاً من استفادة الأب أو الأخ وأيضاً الموقف المتأزم بين الولي والفتاة وأنها خصوصاً إذا كانت أمها مطلقة وحكم لها بالحضانة والرغبة في التنكيل بها وحرمانها من حق الزواج المشروع، وأسباب أخرى كثيرة.

وأضاف أن نسبة قضايا العضل متساوية بالمدن والقرى، إذ لكل مكان وبيئة الأسباب الخاصة بها فالموروث الاجتماعي يكثر أثره في قضايا العضل في القرى، بينما الطمع في مال الفتاة ووظيفتها وكونها اختارت الزوج بنفسها يظهر سبباً في قضايا العضل في المدن.

وأكد أن من العوائق التي تواجه الفتاة المعضولة في معالجة العضل أمام القضاء وغيره، ومن تلك العوائق العجز عن الوصول للقضاء بسبب سيطرة الولي العاضل وبسبب الجهل الشرعي والقانوني، وأيضاً سلطان الحياء والخوف من النظرة الاجتماعية الظالمة تجاه الفتاة الراغبة في الزواج عموماً.

دراسة لحجم المشكلة

من جانبه طالب عضو المجمع الفقهي الدولي وعضو لجان المناصحة الشيخ الدكتور محمد النجيمي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الإسلامية والجامعات بعمل دراسات اجتماعية وإحصائية لمعرفة حجم مشكلة عضل البنات وإيجاد حلول لها.

وقال إن العضل محرم في الدين قال الله تعالى (ولا تعضلوهن). كما طالب المسؤولين بأن ينفذوا الأوامر السامية الموجهة إلى أمراء المناطق أن يحيلوا إلى الجهات المسؤولة كل من يثبت أنه يعضل موليته لأن هذا من المنكر، مؤكداً أن المسؤولين يستطيعون التغيير باليد وإما باللسان هذه مهمة العلماء وطلبة العلم الشرعي وكل من له قدرة على إنكار هذا المنكر، وقال إن عضل البنات ليست ظاهرة ولكن موجودة ووجوده مزعج وإن كان قليلاً.



الإهمال يغيب الزبيدي عن الحياة وخشبة حفرة الصرف لغز القضية الحائر

الأخ ينتظره بدراجته الجديدة.. والأب يبكي رحيل الطبيب الصغير

المصدر: جريدة المدينة الإحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

تركي القحطاني - جدة تصوير: محمد كديش
 روى والد الطفل الغريق على جلال الزبيدي والذي سقط في إحدى حفر الصرف الصحي بحي النسيم بجدة الخميس المنصرم تفاصيل الحادثة قائلاً: إنني قد قمت بالاتصال بالدفاع المدني وبشرطة جدة من الساعة 3 مساءً ولم يتم حضور فرق الشرطة والدفاع المدني إلا بعد الساعة 6 مساءً من يوم الخميس.
 ويكمل الزبيدي قائلاً: «كان ولدي المتوفى (علي) يأتي إلى البيت في الساعة 12 ظهرًا من كل يوم ولم يكن محبًا للعب بعد المدرسة خوفًا من أن يتم معاقبته جراء تأخيره وفي يوم الخميس تأخر ابني عن الوصول للمنزل وفي الساعة 1 ظهرًا اتصلت بي زوجتي وأخبرتني أن (علي) تأخر فقامت بالفور بالاتصال على أخي كمال (عم المتوفى) للبحث عن ابني

بجوار المدرسة وفي أثناء البحث التقى بمجموعة من أصدقائه في المدرسة وأخبره أننا كنا نلعب بجوار المنزل وبعدها لم نجد (علي) نهائيًا ولقد عثرنا على شنطة (علي) المدرسية بجانب إحدى (العمائر) على الأرض». وأضاف الزبيدي لقد قمت بعدها بالخروج من عملي متوجهًا إلى المنزل وفي الساعة 3 مساءً لم نستطع العثور على ابني (علي) قمنا بالاتصال على الشرطة والدفاع المدني لأجل البحث في إحدى الحفر الكبيرة الممتلئة بالماء وفي هذه الإثناء ذهبت إلى المدرسة وقمت بالاتصال على مدير المدرسة والبحث بداخل المرافق المدرسية لأجل التأكد ولم نجده وبعد الساعة 6 مساءً وصلت فرق الدفاع المدني وفرق من الشرطة والحث والتحري إلى حي النسيم مشيرًا إلى أنه تم سحب المياه من الحفرة ولم نجد أي أثر للطفل وفي اليوم الثاني تم إبلاغى بوجود الطفل بداخل خزان الصرف الصحي وفي حين رؤيتي لابني وجدنا (دَمًا) كان مصدره من رأسه وقد أخبرتني فرق البحث انهم وجدوا غطاء خزان الصرف الصحي مغلقًا بغطاء من الخشب. وأضاف الزبيدي بإنني لا أتهم أيًا من السكان ولكني أرمي بالشك بأحد حراس الأبنية المجاورة لفتحة خزان الصرف الصحي لكون أننا وجدنا فتحة خزان الصرف مغلقة بقطعة من الخشب وبعد رفعها وجدنا الطفل طافحًا.

اجتهاد ومثابرة

وعن حياته الخاصة أضاف والد الطفل علي بن إبنى كان في الصف الثاني الابتدائي في الفصل (ج) بمدرسة «حكيم بن حزام» وكان مثابرًا في دروسه مجتهد وكان يطمح بان يتخرج طبيبًا للأسنان في المستقبل وكنت اخبره بأنه لا يوجد أمر مستحيل مضيًا بإنني قد قمت بشراء غرفة له و طاولة صغيرة لأجل أن يذاكر دروسه عليها و الآن لم أعد بحاجة إليها بعد وفاته -رحمه الله- . وأضاف إن إبنى (علي) هو اكبر أبنائي الثلاثة فالأصغر زهير بالروضة والآخر لم يبلغ الخامسة بعد.

وطالب والد المتوفى بتشكيل لجنة من عدة جهات معنية لأجل إيجاد حل لفتحات خزان الصرف الصحي بحي النسيم المنتشرة بشكل كبير وبالأخص أن بعض الشوارع لا يوجد بها إنارة كافية. وعن أخ المتوفى الصغير زهير قال «إنني مازلت أبحث عن اخي علي وسوف أجدّه وأنني محتفظ بألعابه ودراجته الهوائية لكي نلعب سوياً». وقال محمد الحربي أحد الجيران بأن حي النسيم يشككي من كثرة خزانات الصرف الصحي غير محكمة الإغلاق حيث أن الطفل (علي) كان ضحية من بين العديد من الضحايا.

شهادة السكان

عمر الغامدي أحد سكان العمارة التي وجد الطفل بخزائها قال إن فتحة خزان الصرف الصحي لم يكن عليها غطاء محكم من الحديد حيث تم وضع غطاء من الخشب لإجل عدم سقوط أحد الأطفال وقد تفاجأت برجال الدفاع المدني والشرطة حين إنتشال جثة الطفل من داخل خزان الصرف الصحي.

الدفاع المدني

مصدر مسؤول في إدارة الدفاع المدني بجدة نفى وجود أي تأخير في وقت وصول فرق الإنقاذ مشيرًا بأن في يوم الخميس تم وصول فرقة من الدفاع المدني لإجل البحث في إحدى الحفر بحي النسيم ولم يتم إيجاد الطفل وفي يوم الجمعة تم طلب الدوريات الامنية لمشاهدة جثة بداخل خزان صرف صحي وفي حينه تم تحريك الفرق اللازمة تساندها فرقة الإنقاذ المائي بمنطقة مكة المكرمة وبالوصول للموقع اتضح وجود جثة داخل خزان صرف صحي في عمارة مكونة من 3 ادوار وتم نزول الغواصين داخل الخزان وانتشال جثة الطفل وعمره (8 سنوات) متوفي داخل الخزان .

الاجراءات مستمرة

الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة المقدم الدكتور عاطي بن عطية القرشي أوضح أن الإجراءات اللازمة بخصوص الطفل الذي عثر عليه متوفي بأحد حفر الصرف الصحي بحي النسيم لا تزال مستمرة تمهيدًا لإحالة القضية لهيئة التحقيق والإدعاء العام بحكم الإختصاص وأكد ان غرفة العمليات الامن بشرطة جدة أبلغت عن فقدان طفل سعودي الجنسية يبلغ من العمر 8 سنوات تغيب عن منزل والديه عند عودته من المدرسة. وأضاف فور تلقي البلاغ باشرت فرقة البحث الجنائي والجهات ذات العلاقة بعمليات بحثية دقيقة عن الطفل المفقود وتم العثور عليه متوفي بداخل خزان الصرف الصحي

التعويض والدية

المحامي مراد الصبيح قال ان من حق والد الطفل المطالبة من صاحب المنشأة «المتسبب في حفر خزان الصرف الصحي» دفع الدية والتعويض بسبب الإهمال في تغطية حفرة الصرف. الطب الشرعي

وقال مصدر مطلع في الطب الشرعي بجدة إن النتائج الخاصة بوفاة الطفل علي الزبيدي الذي وجدت جثته في أحد خزانات الصرف الصحي بحي النسيم سوف تظهر الأحد بعد صلاة الظهر



30 حالة عنف ضد المرأة شهرياً ومناهج دراسية تعلم الطالبات حقوقهن .. قريباً

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م
[اضغط هنا](#)

مرام مبارك -جدة
أشارت الباحثة في وحدة الحماية الاجتماعية نسرين أبو طه - في تصريح خاص بـ «المدينة» أن وزارة الشؤون الاجتماعية انتهت من تأليف 3 كتب ستترق في مناهج المرحلة الابتدائية و المتوسطة و الثانوية قريباً، تتقف الطالبات بحقوقهن القانونية فيما يختص بقضايا العنف، و طرق التصرف السليمة حيال التعرض للعنف بكافة أشكاله لفظياً وجسدياً ونفسياً وجنسياً و اجتماعياً . و تابعت قائلة: إن إحصائيات وحدة الحماية الاجتماعية أكدت أن حالات العنف ضد المرأة تصل إلى 30 حالة شهرياً بمعدل حالة كل يوم، ما بين حالات يتم العمل عليها، و حالات تقرر الإنسحاب و حالات توقف الشكوى لأسباب مجهولة ! جاء ذلك خلال الملتقى التنقيفي الذي عقدته مدارس دار الرواد مؤخراً بهدف تعليم النساء بكافة مستوياتهن الفكرية و العمرية بحقوقهن فيما يختص بقضايا العنف ضد المرأة.
وأكدت أبو طه أن الصمت و الخوف هما الحاجز الأكبر الذي يحول دون المرأة المعنفة و نيل حقوقها بالرغم من أن الملك عبدالله - حفظه الله - أمر بتفعيل قانون الحماية من الإيذاء و هذا ما تم بالفعل إلا أن غالبية النساء لا زال لديهن هاجس الخوف و التردد خاصةً أنها لا تعلم ماذا بعد الشكوى و كيف ستكون ردة فعل ولي أمرها تجاهها، و تقول الأستاذة نسرين من هنا نطمئنهن أن وحدة الحماية الاجتماعية تقوم بعمل دورة تأهيلية للمعنفة و من عنفها و تتابع الحالة بشكل مستمر و بدون إهمال، إلى أن يتم التأكد من إنتهاء المشكلة. و في حال عدم استجابة ولي الأمر إلى الشكوى، يتم سحب المعنفة منه إلى دار الحماية الاجتماعية لأنه غير مؤهل لولاية أمرها.
وكان الملتقى قد استضاف الباحثة و مسؤولة العلاقات العامة في وحدة الحماية نسرين أبو طه و المحامية في قضايا المرأة المحامية جيهان قربان. حيث بدأت الفعاليات بالتعريف بأنواع العنف و عرض العديد من المشاهد التمثيلية التي تستعرض أنواع العنف ضد المرأة، و الحالات السيئة التي توصلت لها تلك النساء المعنفات، عن قصص واقعية.



الشورى يصوت على مدارس الجاليات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م
[اضغط هنا](#)

جابر المالكي - الرياض
يصوت مجلس الشورى هذا الأسبوع على مقترح اللجنة التعليمية و البحث العلمي بعدم التوسع في منح تراخيص فتح المدارس للجاليات و السفارات لتوفر البدائل و الآليات المناسبة و المرونة الكافية لفتح مدارس لخدمة الجاليات باللغات

المختلفة من خلال اللوائح الحالية للتعليم الأجنبي أو مشروع اللائحة المرفوعة من المجلس والتي تتيح التنوع في البرامج واللغات كما تتيح الاستثمار لغير السعوديين في امتلاك وتشغيل مدارس التعليم العام الأهلية.



المملكة: ما يتعرض له أطفال العالم من انتهاكات يجب أن يحظى باهتمام دولي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 جماد اول 1435 هـ - 14 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140314Con20140314684212.htm>

واس (جنيف) أوضح سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف فيصل طراد، أن المملكة العربية السعودية تؤمن وانطلاقاً من قيمها الدينية والأخلاقية والثقافية واحترامها للمعاهدات الدولية بأن ما يتعرض له الأطفال في العالم من انتهاكات كبيرة أمر محزن ويجب أن يحظى باهتمام العالم دولاً ومنظمات وهيئات دولية.

وقال في كلمة المملكة التي ألقاها أمس أمام مجلس حقوق الإنسان خلال مناقشة حول العنف ضد الأطفال، والأطفال في النزاعات المسلحة: «إن الشريعة الإسلامية التي تستمد المملكة أنظمتها منها أوجبت حماية حقوق الإنسان كافة، بما فيها حقوق الطفل، حيث تولي حكومة المملكة حقوق الطفل اهتماماً بالغاً، لذا سنت عدداً من الأنظمة والقوانين واللوائح التنفيذية والتعاميم الوزارية التي بلغ عددها (131) نظاماً»، مستعرضاً بعض الأنظمة وجهود المملكة التي ترتقي بحقوق الطفل.

وبيّن أن المملكة اتخذت إجراءات في سبيل حماية وتعزيز حقوق الأطفال حيث شرعت اللجنة الوطنية للطفولة بالعديد من البرامج الرامية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية للطفولة التي كان من أهمها برنامج (أساس)، ومبادرة (إعلام صديق) للطفل، ومبادرة (بناء القدرات)، وبرنامج (حماية)، ومبادرة (شركاء الطفولة).

وتوفير بيئة تربوية صالحة للأيتام بمختلف مراحلهم العمرية، فيما دعمت الجهات المختصة الجمعيات الأهلية ودور الإيواء بعدد من الوسائل والخدمات التي من بينها المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام والجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان) التي ترعى قرابة 30 ألف يتيم خلال السنوات العشر الماضية وبكلفة بلغت 600 مليون ريال سنوياً..

وقال سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف: «إن وفد المملكة يود وانطلاقاً من قيم المملكة الإنسانية ورسالتها الحضارية أن يلفت نظر هذا المجلس إلى ما يعانيه الأطفال في فلسطين المحتلة من انتهاكات يرتكبها الاحتلال بحقهم التي تؤكد تقارير لمنظمات دولية، حيث ذكرت اليونيسيف أن أكثر من 700 طفل فلسطيني يتعرضون للاعتقال والاستجواب والاحتجاز كل عام، عدا الترويع وهدم منازل أسرهم ومنعهم من الذهاب لمدارسهم بوضع الحواجز وإيقافهم لساعات طويلة الأمر الذي أدى لعزوف بعضهم عن الدراسة والاتجاه لسوق العمل لمساعدة أسرهم في ظروف لا إنسانية تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية»، مشيراً إلى أن مجلس حقوق الإنسان يتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية كغيره من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وخاصة حقوق الأطفال لإيقاف معاناة أطفال فلسطين الرازحين تحت ظلم وجور الاحتلال.

مطالبات بـ "وقف" خيري للأطفال المعاقين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 14 جماد اول 1435 هـ - 15 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140315Con20140315684405.htm>

حسام الضفيان (المدينة المنورة)

دعا الشيخ الدكتور صالح المحميد رئيس محاكم منطقة المدينة المنورة، إلى ضرورة سعي أهل الخير لبناء وقف خيري تعود نفقته لصالح جمعية الأطفال المعاقين في المدينة المنورة، ليمثل موردا ثانيا لهم. وأضاف المحميد عقب استقباله لمجموعة من الأطفال بجمعية الأطفال المعاقين في مكتبه بالمحكمة العامة أن هذه الفئة هم أبنائنا الذين قدرت لهم الإعاقة ووجب علينا نحوهم كثير من الحقوق التي تمثل أبر وجوه الخير التي نستشعرها كقضاة ونذخر لهم وسعا من السعي لدى من يطلب منا أن ندله على المصاريف الخيرية وإنفاقها لهم. وأوضح المحميد أن الهدف من الوقف الخيري هو استشعار هذه الفئة باهتمام المجتمع وولاية الأمر بهم وتأثيرها على الجوانب الخيرية والإنسانية التي تحتاجها هذه الفئة خاصة، ويحتاجها كل إنسان، مؤكدا على أهمية اللقاء الذي ينبت لهم ثمرا، معربا عن سعادته لما سمعه عن الجمعية من خلال رئيسها ومشرف الأطفال بها الذي وصفه بالمفرح للنفس ويسر الخواطر.

أكد على أهمية التعليم والتدريب كركيزة أساسية للمهنة..

الطويرقي:

التمريض جزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية وبدونه لا تكتمل الرعاية الطبية للمريض

المصدر: جريدة عكاظ السبت 14 جماد اول 1435 هـ - 15 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140315Con20140315684251.htm>

مريم الصغير (الرياض)

شدد المدير العام التنفيذي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون الدكتور عبدالإله بن عباد الطويرقي على أن التمريض جزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية المتكاملة، عادا مهنة التمريض من المهن التي تتطلب علما ومهارة، فالتعامل مع المريض مهمة ليست بالسهلة وكذلك التعامل مع التعليمات التي يتلقاها الممرض من الطبيب تتطلب المهارة في التطبيق، مؤكدا أن للتمريض دورا هاما ومؤثرا في الرعاية العلاجية وبدونه لا تكتمل الرعاية الطبية للمريض على الوجه المطلوب في أغلب الحالات العلاجية.

وأكد خلال افتتاحه أمس الأول المعرض المصاحب للاحتفال بيوم التمريض الخليجي، بحضور عميد كلية التمريض بجامعة الملك سعود الدكتور خالد بن خلف الحربي، وذلك بالبهو الرئيسي في المستشفى، على أهمية التعليم والتدريب

المستمر كركيزة أساسية لمهنة التمريض وخلق بيئة مشجعة للبحث العلمي بالتركيز على احتياجات المجتمع إلى رعاية تمريضية تقدم خدماتها بجودة عالية.

من جانبه، أوضح عميد كلية التمريض بجامعة الملك سعود أن الجامعة تفتخر بخدمة المجتمع، حيث إن كلية التمريض تحمل رسالة «التمريض.. مهنة ورسالة»، مشيراً إلى أن كلية التمريض تطمح دائماً لتخريج خبرات مهنية متخصصة في مجال التمريض ذات كفاءات عالية، كما تسعى لتطوير مهنة التمريض.

وبين أن مشاركة الجامعة في معرض التمريض الخليجي في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون تأتي من منطلق خدمة المجتمع من خلال تقديم فكرة عن الأنشطة الطلابية ونادي التمريض في كلية التمريض بشرح أهداف ودور الممرضين في خدمة المرضى والمجتمع والتنقيف الصحي، وكذلك مشاركة المجتمع في الأعمال التطوعية، ومن أهم هذه المشاركات «الأعمال التطوعية في الحج، ومهرجان الجنادرية، والعديد من الفعاليات التي تقام داخل الجامعة أو خارجها».



انتشر الفيروس بين أفرادها.. والحربي: نتحقق من سبب الوفاة عائلة في الحناكية تتهم صحة المدينة بالتسبب في وفاة ابنتها الحامل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140316/Con2014031668446.htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)
تهمت عائلة العمري في محافظة الحناكية صحة المدينة المنورة ممثلة في مستشفى الحناكية، بالتسبب في إصابة عدد من أفراد الأسرة بفيروس (كورونا) المعدي - على حد قولهم - و وفاة إحدى فتياتها.

وقال راكان العمري: راجع أخي نشمي طوارئ مستشفى الحناكية يوم الجمعة 28 ربيع الثاني الماضي، فطلب طبيب الطوارئ أخصائي الباطنية للكشف عليه، وكان ذلك عند الثامنة مساءً، ووصل الأخصائي بعد ساعتين ليفيد بأن أخي لا يحتاج إلى تنويم، فرجعنا إلى المنزل حيث تدهورت حالته، فعدنا به إلى المستشفى عند الساعة السادسة من صباح يوم الأحد حيث تم تنويمه وبقي ابنه (مالك) مرافقاً له لمدة يوم، ولكنني اضطررت إلى إخراجه على مسؤوليتي في ظل ما شاهدته من عدم الاهتمام به، حتى الطبيب لم يسأل عنه طوال اليوم، وبالفعل غادرنا عند الساعة العاشرة مساءً وذهبنا به إلى مستشفى أحد بالمدينة المنورة، وبسبب هذا الإهمال انتقلت العدوى إلى ابنه مالك وزوجته وابنته واثنين من أقاربه، وجميعهم تم تنويمهم في مستشفى الحناكية، وتدهورت حالة الابنة وفقدت جنينها حيث نقلت إلى مستشفى الولادة لتتوفي لاحقاً متأثرة بما حدث لها نتيجة ما لاقته الأسرة كلها من إهمال، ولا يزال الابن نمواً بمستشفى أحد، والزوجة بمستشفى الميقات وأحد أقاربه في مستشفى الأنصار والآخر بمستشفى أحد.

وأضاف العمري «ابن أخي نوم لمدة خمسة أيام في مستشفى الحناكية، إذ رفضوا تحويله إلى المدينة المنورة إلا بعد صدور أمر من الطب الوقائي، فيما الابنة راجعت المستشفى مرتين ولم يتم تنويمها، إلا في المرة الثالثة حيث أدخلت العناية المركزه لمدة خمسة أيام تقريباً حتى تدهورت حالتها وفقدت الوعي، وعندها فقط قاموا بتحويلها إلى مستشفى الولادة، ولم يمنعوا الزيارة عنها، ما أدى إلى إصابة والدتها بنفس المرض، أما هي فقد توفيت صباح الخميس الماضي بسبب إهمال مستشفى الحناكية».

الحربي: نتائج التحاليل سلبية

إلى ذلك، علق الدكتور خالد ضيف الله الحربي مساعد مدير الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة على اتهامات أسرة العمري موضحا «بالنسبة للمواطن العمري وابنته رحمها الله، فقد أثبتت الفحوصات المخبرية عدم إصابتهما بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرز) وكذلك الانفلونزا المستجدة H1N1، ويلقى الأب الرعاية الصحية اللازمة في المستشفى بمتابعة مباشرة من الشؤون الصحية، وتم فحص أقاربه ومخالطيه وثبتت سلامة جميع أبنائه، علما بأن من يشتبه بإصابته بمرض معد يتم عزله احترازا ومتابعته بالتنسيق مع وكالة الوزارة للصحة العامة».

وأضاف «في ما يخص ابنته، فقد توفيت وهي حامل، ويجري التحليل الجذري طبيا لمعرفة أسباب الوفاة الأخرى بعد ثبوت سلبية نتائجها المخبرية».



• تواصل الأجيال“ يوطد علاقتهم بالأيتام دور الرعاية بلسم المسنات من العقوق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140316/Con2014031668457.htm>

صباح مبارك (مكة المكرمة)
تتعهد الأخصائية الاجتماعية ومشرفة قسم المسنات في دار الرعاية الاجتماعية للمسنين في مكة المكرمة أمل يللي تقبل رؤوس النزليات، وكفوفهن وتشعر بالراحة لمشاهدة الرضى في نظراتهن وفرحتهن بلمساتها الحانية الرقيقة. فهي ترى بأنهن بحاجة إلى الحب والاحترام والتقدير أكثر من أي فئة أخرى في المجتمع وتحاول تلبية احتياجاتهن برفقة عدد من الأخصائيات التابعات للدار.

ولاحظت يللي حبهن للأطفال، خصوصا الأيتام، فكانت صاحبة فكرة برنامج «تواصل الأجيال»، وهو برنامج يشمل المسنين والأطفال وذلك لافتقاد الأيتام للجدة في حياتهم فيغدون عليهم بحنانهم وهم يعاملونهم بالرحمة. كما تم إعداد وتكوين نادي «صديقات المسنات» لتنظيم الجهود التطوعية نظرا لدور السيدات المكيات وحبهن للخير وتواصلهن الدائم مع المسنات في الدار ومشاركتهم لهن في جميع المناسبات.

«عكاظ» جالت داخل القسم الخاص بالمسنات الذي اشتمل على كادر وظيفي كامل يهتم بهذه الفئة من المجتمع حيث يقوم على رعايتهن والعناية بهن وملاحظتهن وتقول أمل يللي ان الدار تضم حاليا (47) مسنة تقوم بخدمتهم (47) عاملة، ويعتبر عددا قليلا مقارنة بأن دار الرعاية تخدم منطقة مكة وجدة أي جدة ومكة بضواحيها.

وقالت الأخصائية الاجتماعية هنية المنعمي: لم تكن دار الرعاية يوما من الأيام مشجعة أو مكان عقوق فكل من تشملهن أجبرتهن ظروف الحياة لأن يكن في هذا المكان الذي يقدر ما تقدم لهن من خدمات ومعاملة ينقصهن نعمة إحساسهن بفقدن للحياة التي اعتادت النفس عليها وهو ما يتعب العاملين على هذه الفئة وبالأخص عندما يكون هناك إدراك للمسنة ونقوم بإفهامها عند إحضارها.

وعن أصعب ما تواجهه الأخصائيات الاجتماعيات مع هذه الفئة تقول المنعمي إنه عندما تأتي مسنة غير قادرة على رعاية نفسها وليس لديها من يعولها واعتادت على عيشة وحياة معينة في بيئة طبيعية (بيئة الصحراء) مثلا فرغم ما يعانونه من متاعب إلا أنهم لا يستطيعون الاستغناء عن تلك الحياة، التي تصبح جزءا لا يتجزأ منهم، مثل ما حدث مع (ع. م) المسنة نحيلة واهنة وأرملة ولم تنجب وأتي بها من إحدى القرى، وكانت تمشي متشبثة بعكازها وعند استقبال الدار لها وأخذها إلى غرفتها بالدور العلوي وتوجهت إليها عاملة العناية الشخصية لمساعدتها رفضت المسنة مساعدة أحد أو دخول الغرفة وقالت لا أريد الدخول أريد بيتي وغنمي وظلت تدور في كل مكان من الدار طوال ذلك اليوم وتردد أسماء لا تفهم وتقول أخرجوني من هنا وكانت تستعطف كل من حولها ليخرجوها من الدار ولا ترغب البقاء وعند الجلوس معها وإفهامها أن هذا المكان أفضل لها بدلا من عيشها وحدها في الصحراء تقول «لا شأن لأحد منكم بي أريد بيتي»، وكانت ترفض الأكل والشرب رغم تقديم كل سبل الراحة لها من نظافة ومأكل وملبس إلا أنها تفضل بيتها الطبيعية وكانت تردد أنها مخنوقة

وظلت طويلا لا تأكل حتى مرضت وتم تنويمها بالمستشفى، إلا إنها أصرت على عدم العيش والبقاء في هذا المكان، إلى ان توفيت.

وتحدثت الأخصائية الاجتماعية أميرة عبيدالله المسعودي عن الإجراءات المتبعة عند دخول الدار بالنسبة للمسنات بأنه في حال تقدم أي شخص لطلب التحاق مسنة للدار يتم عمل بحث اجتماعي متكامل عن طريق أخصائية اجتماعية وطبيبة الدار والتحقق من شروط القبول وهي أن يكون العمر 60 عاما وما فوق وأن تكون سعودية الجنسية وغير قادرة على رعاية نفسها، إضافة إلى عدم وجود عائل من الدرجة الأولى او غير قادر على رعايتها وأن تكون خالية من الأمراض المعدية والسارية وإثبات حاجتها إلى دخول الدار من قبل البحث الاجتماعي.

وتضيف المسعودي: بعد إتمام جميع هذه الإجراءات وتوفر الشروط يتم رفعها للجهات المختصة الى ان يصل الرد على القبول وحينها يتم الاتصال على ذوي المسنة لاستقبالها بالدار وحين حضور المسنة يتم استقبالها من قبل الأخصائية الاجتماعية وطبيبة الدار وممرضة ومراقبة اجتماعية، تقوم الأخصائية الاجتماعية والمراقبة الاجتماعية بحصر أغراضها وكتابة محضر بذلك وتسليمها للإدارة والكشف عليها من قبل الطبيبة والتمريض ومن ثم تصرف لها الكسوة المناسبة لها ووضعها في غرفة مؤقتة إلى حين عمل برنامج لتكيفها بالدار حيث إن المسنات في بداية الدخول تكون نفسياتهن غير مهياً للدار ويتمثل البرنامج في الجلوس مع المسنة والتحدث معها ومعرفة ميولها واحتياجاتها وبعد معرفة تلك المعلومات عنها ولوحظ ان الغرفة غير مناسبة لها يتم نقلها الى غرفة أخرى تناسبها وتشجيعها على التفاعل الاجتماعي مع بعض المسنات وتكوين صداقات في ما بينهن حتى تطمئن وتتبدد مشاعر الخوف عنها.

وتحدثت المسعودي عن أعرب الحالات التي استقبلت في الدار بقولها ان هناك حالة تم التوجيه باستلامها من مقام الوزارة حيث تسكن في حي شعبي بجوار منازل قديمة مهجورة كما أن مقر سكنها يقع بجوار المقبرة، وجدت الحالة في غرفة من الصفائح الحديدية مقسمة لقسمين قسم فيه جميع أغراضها الخاصة بالمطبخ التي لوحظ بأنها منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستخدام وملابسها مبعثرة في أنحاء الغرفة وكانت غير نظيفة والقسم الآخر للجلوس، حيث ان المسنة لا ترغب في الاختلاط بأحد او استقبال او مقابلة أي شخص وتم استلام المسنة بالفعل وقدمت لها جميع الخدمات الاجتماعية والطبية ووجد ان وضعها الصحي متدن جدا حتى أن ملابسها التي ترتديها كانت متسخة ويظهر عليها عدم الاستحمام وعدم الاهتمام بمظهرها كما ان المسنة تعاني من الخرف وكثرة الهذيان وهي غير مدركة لما تقوم به من أعمال ولا تحسن التصرف، ولديها إعاقة سمعية حتى أننا نضطر إلى الاقتراب منها لكي نحدثها بصوت مرتفع حتى تتمكن من سماعنا والرد علينا، وتم عمل برنامج لتكيفها بالدار حيث كما ذكرت سابقا بأنها لا ترغب الاختلاط بأحد او استقبال ومقابلة أي شخص.

وذكرت أنه يجري إشراك المسنات في جميع المناسبات الوطنية والاجتماعية وتتمثل في اليوم العالمي للمسنين، أسبوع الشجرة، أسبوع المرور، وشهر الخدمة الاجتماعية (شهر مارس)، اليوم الوطني، الجنادرية، الأعياد. وبدورها تحدثت الأخصائية الاجتماعية زينب الشنقيطي عن نوعية الوجبات التي تقدم للمسنات وكيفية الإعاشة لهن بأنه يقدم لهن ثلاث رئيسية؛ الفطور، الغداء، العشاء، ووجبتين خفيفتين (شاي، قهوة، بسكويت، تمر، والمعجنات بأنواعها) مع مراعاة المقيّمات اللاتي يتناولن الطعام مطحونا، والمصابات بالسكري وارتفاع ضغط الدم. وأيضا وجبة للمقيّمات الصائمات تقدم كل (اثنين وخميس) وتتنوع الوجبات من السمك والدجاج واللحم والفواكه والخضراوات. وتهدف الخدمات الاجتماعية إلى دمج المسنات في الحياة الاجتماعية وذلك من خلال تشجيع أهاليهن وذويهن على زيارتهن، واصطحابهن للخارج وتكوين صداقات داخل الدار والمشاركة في الأنشطة والبرامج الترويحية، مثل الرحلات الخارجية وإقامة حفلات السمر داخل الدار المشاركة للفعاليات، مثل اليوم العالمي للمسنين، ومهرجان الجنادرية، وكذلك النشاط الديني مثل زيارة الحرم، وأداء العمرة لمن يستطيع، والنشاط الحركي ويشمل بعض التدريبات الخفيفة، والخروج إلى فناء الدار للتشميس.

وتقول طبيبة الدار عفاف فلمبان ان الدار تعتني بحالة المسنة الصحية من بداية اليوم حيث المرور الصباحي وتهوية الغرف ثم فحص المسنات وتغيير أوضاع طريجات الفراش لتجنب التقرحات السريرية والجلطات وتقديم العناية السريرية من الناحية الصحية والدوائية.

وأوضحت فلمبان أنه يجري الإشراف على تحميم المسنات يوميا ومراقبة العلامات الحيوية للمسنات اللواتي يعانين من ارتفاع في ضغط الدم وقياس أوزانهن شهريا وفحص دم كامل لوظائف الكبد والكلية والكوليسترول كل 6 أشهر إضافة إلى إجراء جلسات العلاج الطبيعي مثل التمارين الحركية والكمادات الساخنة والباردة وتشجيع المسنات على مزاوله الرياضة كالمشي في الحديقة ولعب بكرة اليد.

مطالب بإعادة مركز صحي بني هميم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=181950&CategoryID=5

نجران: خالد آل فاضل

طالب عدد من أهالي قرية بني هميم بحبونا بمنطقة نجران بإعادة فتح مركز صحي بني هميم "القديم" الذي يتوسط الأحياء ويخدم شريحة كبيرة من المرضى كبار السن والنساء وتقديم الخدمات الصحية لمواطني قرية بني هميم وقرية السرح وأهالي وادي كنتنة.

وأوضح المواطن عبدالرحمن محمد، أن صحة نجران أغلقت المركز الذي يخدم نحو ألفي مواطن قبل 10 سنوات، مشيراً إلى أن المركز خدم أهالي القرية لنحو 14 سنة، وكان يسهم ويقلل الضغط عن مركز الرعاية الصحية الأولية بحبونا، وأن تلك الهجرة تشهد كثافة سكانية عالية مما زاد عدد مراجعي المركز ما يستدعي إعادة تقديم الخدمات الطبية في المركز الصحي القديم ببني هميم.

وأضاف المواطن حسين محمد أنهم فوجئوا بإغلاق المركز الصحي رغم أنهم يراجعون المركز بشكل يومي لمتابعة حالات السكر وضغط الدم، مبيناً أن أغلب المراجعين يتوجهون لمركز صحي حبونا، الذي يبعد عن منازلهم مسافات طويلة والبعض الآخر يفضل مراجعة مستشفى المحافظة العام الأقرب لهم من المركز الصحي.

من جانبه، أكد الناطق الإعلامي لصحة نجران محسن الربيعان، أنه تم الرفع لوزارة الصحة بالمراكز المطلوب استحداثها بالمنطقة وفق المعايير والأولويات المتبعة لدى الوزارة، ومن ضمنها مركز صحي بقرية بني هميم وحاليا يتم خدمة أهالي القرية البالغ عدد سكانها نحو 1396 من قبل مركز صحي حبونا.

"سجناء" لمركز الحوار الوطني: "صحيفة السوابق" .. تؤرقنا

مشرف البرنامج لـ "الوطن": حواراتنا معهم بعيدة عن لغة "الوعظ

الديني"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=181942&CategoryID=5

بريدة: تركي المحارب

الوظيفة والسابقة وتقبل المجتمع، ثلاثة هموم لنزلاء السجن كانت خلاصة جلسات الحوار التي شارك فيها أكثر من 500 نزيل بسجون منطقة القصيم، حيث كشف المشرف على جلسات الحوار والمشرف على مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالقصيم أحمد السعيد أن الهموم والمواضيع التي ركز عليها النزلاء خلال جلساتهم الحوارية كانت تتعلق بإيجاد الفرص الوظيفية لهم سواء بالقطاع العام أو الخاص، وعدم تقبل المجتمع للنزلاء بعد انتهاء محكوميته، إضافة إلى تسجيل القضية كسابقة على النزلاء بعد خروجه من السجن وإمكانية إلغائها.

وقال مدير سجون منطقة القصيم اللواء صالح القرزعي في تصريح خاص إلى "الوطن" أمس، إن تفعيل مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني داخل سجون منطقة القصيم يأتي بناء على توجيهات أمير منطقة القصيم ونائبه، حيث استهدف مقهى الحوار النزلاء بسجون المنطقة، واستفاد من جلسات الحوار أكثر من 500 نزيل، وبيّن القرزعي أن البرنامج الذي اختتم فعالياته أول من أمس، كان يهدف إلى نشر وغرس ثقافة الحوار بين النزلاء وتعديل السلوكيات الخاطئة لديهم عن طريق الحوار، مضيفاً أن الجلسات الحوارية تعقد في جلسة مسائية وفي قاعة مهيأة لهذا الغرض، لافتاً إلى المستفيدين في الجلسة الواحدة الذين يبلغ تعدادهم 25 نزيلاً يتم اختيارهم من جميع الأجنحة، وفي بعض الجلسات يتم استهداف فئة محددة من النزلاء كفئة الشباب أو أصحاب قضايا محددة على حسب أهداف ومحاور الجلسة الحوارية.

من جانبه، أكد المشرف على مقهى الحوار والمشرف على مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بالقصيم أحمد السعيد في تصريح إلى "الوطن"، أن البرامج الحوارية التي تمت مع نزلاء السجون بالمنطقة، كانت برامج نوعية بعيدة عن التقليدية؛ حيث تم إقامة أكثر من 50 جلسة حوارية في المرحلتين الأولى والثانية.

وأشار السعيد إلى أن فكرة مقهى الحوار مختلفة كثيراً عن البرامج المقدمة بسجون المملكة، لأن فيها إتاحة للفرصة لنزلاء السجن في إبداء مرئياتهم والاستماع إلى أطروحاتهم، ومناقشة قضاياهم، مؤكداً أن المواضيع التي شارك بها النزلاء كانت مواضيع بعيدة عن الوعظ الديني أو إلقاء المحاضرات، وركزت على القضايا الاجتماعية وتنمية الذات وحقوق السجين.

وبيّن السعيد أن القضايا الحوارية التي ركّز عليها النزلاء كانت تتعلق بإيجاد الفرص الوظيفية بعد الخروج من السجن ومدى تقبل المجتمع للسجين فضلاً عن إمكانية النظر في سجل السوابق على السجناء بعد إنهاء محكومياتهم.



خلال اجتماع المجلس برئاسة "الربيعه" لمناقشة إعادة صياغة لائحته "القاسم": نعمل لتعزيز المنافسة العادلة ومكافحة الممارسات الاحتكارية

المصدر: جريدة سبق الأحد 15 جماد أول 1435هـ - 16 مارس 2014م

<http://sabq.org/anUfde>

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
عقد وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس المنافسة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعه، الاجتماع 36 لمجلس المنافسة، واستمع المجلس إلى عدة تقارير مقدمة من الأمانة العامة ومنها إعادة صياغة اللائحة التنفيذية لنظام المنافسة بناء على تعديل المادتين 12، 15 من نظام المنافسة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/24) وتاريخ 11/4/1435هـ. واطلع المجلس على التقرير السنوي للأمانة العامة للعام المالي 1434هـ - 1435هـ (2013م)، الذي عرض فيه أهم إنجازات الفرق الفنية القانونية والاقتصادية والمالية، ومشاريع تقنية المعلومات.

كما اطلع المجلس على سير عمل برنامج نشر ثقافة المنافسة من إقامة محاضرات وورش عمل في مختلف الجامعات والغرف التجارية الصناعية، والانتهاج من إعداد الوثائق والمطويات الإرشادية والتي تساعد المنشآت على فهم وإدراك مفهوم المنافسة وبناء ثقافة تعزيز المنافسة العادلة.

كما ناقش المجلس سير العمل في القضايا والمبادرات والمتابعة المستمرة لها سواء في مرحلة الدراسة والمراجعة أو البحث والتقصي.

وقال الأمين العام لمجلس المنافسة الدكتور محمد بن عبد الله القاسم، إن مجلس المنافسة يعمل على تحقيق أهدافه والتمثلة في تعزيز المنافسة العادلة والشفافة ومكافحة الممارسات الاحتكارية المؤثرة على المنافسة، ويُعتبر المجلس ذا شخصية اعتبارية مستقلة، ويتمتع بالاستقلال الإداري والمالي بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (319) الصادر بتاريخ 14 / 9 / 1434 هـ.
يُذكر أن مجلس المنافسة يضم في عضويته ممثلين لوزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار وأربعة أعضاء من ذوي الخبرة في هذا المجال.



”تعليم تبوك” يرد: تأخرت في تسليم بعض المسوغات النظامية معلمة متقاعدة: أعيش بلا راتب منذ 5 أشهر واضطرت للاستدانة

المصدر: جريدة سبق الأحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://sabq.org/4ZTfde>

نواف الغضوري- سبق- تبوك:
ناشدت معلمة متقاعدة مبكراً المسؤولين في وزارة التربية والتعليم، إنصافها من إهمال الموظفين في إدارة التربية والتعليم بمنطقة تبوك، مشيرة إلى أنها لم تتسلم راتبها التقاعدي منذ شهر ذي القعدة الماضي.
وقالت المعلمة إنها تعيش ظروفاً صعبة اضطرتها إلى الاستدانة، وذلك لعدم تمكنها من صرف راتبها التقاعدي في موعده كل شهر.
وأضافت: "تخصصي رياضيات، وخدمت التربية والتعليم وعملت في مختلف المدارس وكانت آخر مرحلة في عملي بمرحلة ابتدائية، حيث اجتهدت على مدى سنوات كثيرة وعملت بكل إخلاص".
وأردفت: "أناشد وزير التربية والتعليم خالد الفيصل التوجيه بصرف راتبي، وأطالب بمعاقبة المتسببين في معاناتي".
وأوضحت أنها سترفع طلباً إلى الجهات القضائية للحصول على تعويض، لا سيما أن الموظفين أضاعوا أوراقها منذ التقاعد مرتين، وقالت: "كل موظف يلقي المسؤولية على موظف آخر".
وتواصلت "سبق" مع المتحدث باسم "تعليم تبوك" علي القرن، فقال: "وفق إفادة مدير شؤون الموظفين بتعليم تبوك، توجد بعض المسوغات النظامية التي تأخرت المعلمة في تزويد الإدارة بها، مثل شهادة بنك التسليف وتم تسليمها للإدارة في تاريخ 11-4-1435 وشهادة البنك العقاري والبنك الزراعي، وتم تسليمها في تاريخ 18-4-1435".
وأضاف: "بعد اكتمال المعاملة بكافة مسوغاتها رفعت إلى وزارة الخدمة المدنية في تاريخ 26-4-1435 هـ".

اعتبرت تنظيم الوقت يمهد لتوظيف السعوديين

• غرفة حائل: تحديد ساعات العمل يقضي على التستر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م

http://www.aleqt.com/2014/03/16/article_833640.html

إبراهيم الجنيدى من حائل

رأى خالد العلي السيف رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية في منطقة حائل أن من أهم إيجابيات تحديد ساعات العمل إلغاء أهم الصعاب والمعوقات التي أبعدت الشباب السعودي عن الاستثمار والعمل في محال التجزئة، التي تمثل غالبية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتمثل 99 في المائة من أعداد المنشآت، مؤكداً أن النظام الحالي في التوقيت أسهم في مساعدة العمال الوافدين على الاستحواذ على أغلب الفرص الوظيفية في هذا القطاع، ويشغل ما نسبته 66 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص.

وأكد خالد السيف لـ "الاقتصادية" أن تحديد ساعات العمل سيحقق عدداً من الفوائد للمملكة، من أبرزها توطيّن الوظائف في القطاعات المستهدفة وفك احتكار العمالة لمحال التجزئة.

وصف خالد العلي السيف رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية تحديد ساعات العمل من السادسة صباحاً حتى التاسعة مساءً للمحال التجارية بالمنصف والمشجع للشباب السعودي الذي يرغب العمل في منافذ البيع في المحال التجارية.

وأوضح السيف أن تحديد ساعات العمل في محال التجزئة سيولد آلافاً من فرص العمل للشباب الجاد الراغب في عمل، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في القطاع بعد إعادة ترتيبه.

وقال رئيس غرفة حائل "من المتوقع أن يكون للقرار عدة فوائد من أبرزها محاولة القضاء على التستر المنتشر بشكل كبير في تلك القطاعات الصغيرة"، وأضاف "عند تطبيق نظام ساعات العمل سيواجه في البداية عدة عقبات من أبرزها عدم تعود المواطنين على ذلك، إلا أنه سرعان ما يزول ذلك بعد التعود عليه". واستبعد أن يكون للقرار أي تأثير في اقتصاد المملكة، وقال "مثل هذا النظام مطبق في كثير من دول العالم، خاصة الدول المجاورة، ولم يحدث لديهم تأثير في اقتصادات بلدانهم".

آفاق

وزارة التجارة.. كنموذج للتغلب على المعوقات

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 جماد اول 1435 هـ - 16 مارس 2014م

<http://www.alriyadh.com/2014/03/16/article918620.html>

عبدالرحمن الخريف

أثبتت القرارات الحاسمة لوزارة التجارة والصناعة ونجاح حملاتها بمختلف المجالات لفرض سلطة الوزارة وتنفيذ مهامها، بأن جهاتنا الخدمية يمكن لها إذا توفرت الإرادة الحقيقية أن تنجح في أداء أعمالها وتنفيذ قراراتها وستتجاوز أي معوقات يمكن أن تواجهها، فجميعنا يعلم الصعوبات التي كانت تبرزها هذه الوزارة منذ سنوات طويلة كسبب لضعف رقابتها ومحدودية أثرها في حماية المستهلك ومنها نقص عدد المراقبين -وهي حقيقة لانكرها- إلا أن الفكر الجديد بالأداء الحكومي لهذه الوزارة كان له دور كبير في التغلب على المعوقات أيًا كان حجمها وتحقيق تطور ملموس أوجد هيبه للوزارة وأعطى للمجتمع أملاً جديداً في إمكانية شمول هذا التطور باقي جهاتنا.

فمع أن عمل وزارة التجارة كبير ومحرج ويتعلق بمصالح تجار وشركات كبرى محلية وعالمية ومسؤولة في الجانب الآخر عن حقوق المستهلكين، إلا أن سياسة الحزم وفرض النظام التي انتهجها معالي الوزير منذ تعيينه غيرت الكثير من المفاهيم التجارية وارتفع مستوى الوعي بالحقوق برؤية جهة حكومية تتعامل بجدية مع حقوقنا، فالفكر الإداري الجديد يعتمد على أن الوظيفة بمختلف مستوياتها ومسؤولية وتكليف لأداء مهمة ولمده ستنتهي يوماً ما! ويستوجب على من يتولاها إخلاص العمل وسيكون أكثر شجاعة عندما لا يكون أكبر همه التمسك بكرسي الوظيفة، وقد رأينا أن هناك تلمساً لمواضع الخلل المتأصلة والفجوة بين المهام والإمكانات النظامية ومستوى الكفاءات التي سنتولى مسؤولية التغيير، وبدا العمل كفريقٍ للتغلب على المعوقات كان دافعاً للمزيد من العمل عندما يرى الفريق ثمره العمل تتحقق وبعدها على الجميع، دعم ذلك سرعة التنسيق والشفافية مع الجهات الحكومية الأخرى للإسراع في تنفيذ أولويات الوزارة، فكانت البداية مع التصميم لتصفية المساهمات المتعثرة وبالحصول على دعم المقام السامي لإنهاء حقوق آلاف من المواطنين ومع ذلك واجهت الشكاوي من المتضررين من تلك التصفيات!

ومن الواضح أن من يعمل وبجراحة غير معتادة أصبح مستغرباً في وقتنا الحاضر وقد يصطدم بالفكر القديم الذي اعتاد على أن اكبر إنجاز لمن يتم تكليفه بوظيفة جديدة الاستمرار في تسيير العمل وفق وتيرته السابقة وعدم الدخول في مواجهات مع جهات حكومية أو خاصة وقد يواجه انتقادات لو حاول التجديد، ولكن النموذج الذي نراه حالياً بوزارة التجارة والصناعة ونأمل استمراره أثبت بأن المجال مفتوح لتصحيح المفاهيم السابقة بأذهاننا عن الوظيفة القيادية بجهاتنا والأوضاع التي يشتمل منها مجتمعنا، وان القيادة تدعم أي توجه شجاع من مسؤوليها لمعالجة مشاكلها، فقد رأينا كيف تم إجبار شركات السيارات العالمية على تنفيذ قرارات حاسمة بشأن مثبت السرعة، ورأينا نجاحها في حملاتها الأخيرة لمنع بيع المخالف للمواصفات في ظل محدودية مراقبيها بسبب النهج الجديد فاختلفت هذه الحملات في أذهان التجار المخالفين عن الحملات السابقة لكونها جادة وطالت شركات كبرى! ولعل استثمار وزير التجارة لزيارات صاحب السمو الملكي ولي العهد لبعض الدول الآسيوية لمعالجة مشاكلنا التجارية دليل واضح على حرص القيادة على دعم مسؤولي جهاتنا في تأدية مهامهم، وان الخلل غالباً يكمن في عدم مبادرة الوزير المختص بعرض المعوقات التي تواجه جهته بشفافية حتى وان كان في ذلك إحراج لمسؤولين آخرين، فاستغلال زيارة اليابان لإطلاع مسؤولي شركات السيارات على استبيان مدى رضا العملاء وإيصال وجهة نظر الحكومة لكبار مسؤولي الشركات وكذلك زيارة الصين للحد من تدفق السلع الرديئة والمغشوشة للمملكة والاتفاق على معاقبة المصنع والمصدر والمستورد يمثل مبادرة حكومية جديدة لتصحيح الخلل من المصدر ويتطلب من جهاتنا الأخرى مثل الجمارك دعم التوجه الجديد بالتشدد في تفتيش السلع المستوردة من دول

مجاورة، وأخيراً يتطلب من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي دعم ذلك الفكر الجديد ليس بالتمجيد الشخصي ولكن بعدم تصيد أخطاء من يجتهد في عمله المخلص لمجتمعه الذي لن يرضى من اعتاد على الإثراء بسنوات الفوضى!



اليوم العالمي للمياه 2014م السياسات المائية في خططنا الخمسية والتي تضبط الأهداف العامة للمياه غير مفعلة، ووضع خطة إستراتيجية وطنية للمياه في المملكة أمر مطلوب.

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

د. محمود إبراهيم الدعوان

يحتفل العالم أجمع في يوم السبت القادم الموافق 22 مارس 2014م باليوم العالمي للمياه وشعار هذا العام " المياه والطاقة" لما لهذين العنصرين من أهمية بالغة في حياة البشرية جمعاء، ولما لهما من دور فاعل في التنمية المستدامة التي ينشدها الجميع. ويأتي هذا العام بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار عام 2013م عام التعاون الدولي في مجال موارد المياه، وكان الغرض من ذلك القرار هو زيادة الوعي بالتحديات الضخمة التي تواجهها البشرية في تناقص هذا المورد الحيوي المهم والدعوة القادمة لمواجهة هذه التحديات بدعوة الجميع للترشيد في موارد المياه وعدم الإسراف فيها والمحافظة عليها واستثمارها الاستثمار الأمثل حتى نخدمنا لسنوات طويلة بإذن الله دون المساس باحتياجات أجيالنا القادمة التي سوف تكون في أمس الحاجة لكل قطرة ماء.

بلادنا فقيرة مائياً لموقعها في النطاق الجاف، وكميات المياه الواردة إليها من الأمطار شبه ثابتة (2 مليار متر مكعب سنوياً)، ومياهنا الجوفية العميقة - ذات الوفرة نسبياً- والتي تكونت في عصور مطيرة سابقة قابلة للضبوب الآن بعد الاستنزاف الكبير لها .

إن من أكبر المشكلات التي تواجه الدول هي الزيادات السكانية وما يصاحبها من زيادة الطلب على المياه ولأجل توفير هذه السلعة النادرة نحتاج إلى أموال كثيرة للحفاظ على ديمومة الحياة، فأعداد البشر في تزايد، وكميات المياه المكتسبة كما هي حسب قوانين الطبيعة، ونتحايل عليها أحياناً بزيادة كميات تحلية المياه وهي صناعة باهظة الثمن وتكلف الشيء الكثير ولا تقدر عليها سوى الدول الغنية لأنها تستهلك كميات كبيرة من الطاقة وتحتاج إلى صيانة دائمة ويراعى فيها أمور كثيرة حتى نضمن جودتها وسلامة مكوناتها حتى وإن كلفتنا مئات المليارات من الريالات لأنها المورد الوحيد الذي يسد احتياجات السكان في بيئة جافة طاردة قليلة الموارد.

أيضاً هناك قضايا أخرى تمثل ضغطاً كبيراً على موارد المياه وكمياتها ومنها: الهجرة من الريف للمدن، وزيادات العمالة الوافدة النظامية وغير النظامية حوالي 15 مليوناً (عشرة ملايين نظامي وخمسة ملايين غير نظامي) وهذه الأعداد تستنزف الكثير من المياه في ظل غياب سياسة الترشيد وعدم الحفاظ على هذا العنصر المهم.

في حقيقة الأمر إن المستنزف الأكبر لمواردنا المائية هي الزراعة خاصة زراعة الحبوب الشرة والمستهلكة جداً للمياه مثل: القمح والشعير والبرسيم وغيرها من الحبوب والأعلاف في غياب الإرشاد الزراعي، ومع اتباع أساليب الري القديمة التي يُفقد من خلالها كميات كبيرة من المياه.

إذن، الإسراف الزائد في المياه وعدم الترشيح في استخداماتها سوف يقودنا إلى مواجهة شديدة وصعوبات مستقبلية جمة لا قدر الله، لأن الوارد محدود والهدر كبير وغياب المتابعة من الوزارات المعنية (وزارتي الزراعة والمياه) أقل من المطلوب، والسياسات المائية في خططنا الخمسية والتي تضبط الأهداف العامة للمياه غير مفعلة، ووضع خطة إستراتيجية وطنية للمياه في المملكة أمر مطلوب، وحساب الميزانية المائية بكل دقة عوضاً عن الأرقام التقديرية والحسابات غير الدقيقة لكميات المياه (المكتسبة والفاقدة) أمر ملح، لأن كل ما تقدم سوف يقودنا مستقبلاً إلى نتائج غير مرضية .

نحن نأمل تفعيل الترشيح في كل مناشط الحياة من: زراعة، وصناعة، واستهلاك فردي، وأنشطة بشرية أخرى، كما يجب أن يكون هناك توعية وتوجيه بأهمية المياه حيث تبدأ من القرآن الكريم حيث يقول عزّ وجلّ: " إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين" {الإسراء 27}، وهل هناك تبذير أكثر من الإسراف في الماء؟ وامثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا تسرف وإن كنت على نهر جار".

دعوة صادقة لوزارة المياه والكهرباء أن تكون مساهمتها أكثر فعالية وأن تتواجد طوال العام عبر وسائل الإعلام، وأن تكون رسالتها دائماً معلنة بأهمية الماء والترشيح في استخدامه، كما نأمل من شركة المياه الوطنية أن تكون أكثر إيجابية في سد احتياجات الناس وإيصال الشبكة للمحرومين منها لعدة سنوات وأن يكون لها رسالة تجاه المجتمع بعقد الدورات والندوات والمؤتمرات التي تهتم بقضايا المياه وحل إشكالاتها. " قل رأيتم إن أصبح مأؤكم غوراً فمن ياتيك بماء معين" (الملك 30).



غول التضخم يقضم دخول الفقراء والمتقاعدين.

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م

http://www.aleqt.com/2014/03/16/article_833624.html

سعود بن هاشم جليدان

يؤثر التضخم أو الارتفاع العام في الأسعار سلباً في الدخل الحقيقية للمعتمدين على الدخل الثابتة، خصوصاً ذوي الدخل المحدودة والمنخفضة من الفقراء وصغار الموظفين والمتقاعدين. ولا يملك محدودو الدخل عادةً إلا القليل من الأصول التي تدر دخلاً عليهم أو تعوضهم عن الدخل الحقيقية المفقودة التي خسروها بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة. ويشكل الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية كالمواد الغذائية الضرورية، والرعاية الطبية، والسكن، الجزء الأكبر من إنفاق الأسر منخفضة الدخل. وتزداد أهمية السلع الأساسية في إنفاق الأسر مع تراجع دخول الأسر، حيث يتجاوز الإنفاق على الطعام للأسر المعدمة نصف دخلها. وقد لا تملك بعض الأسر الدخل الكافي للسكن في مساكن صحية ولائقة، لهذا تضطر إلى السكن في مساكن لا تتوافر فيها المقومات الصحية للإقامة عند ارتفاع تكاليف المعيشة. وعموماً يؤثر التضخم، خصوصاً في المواد الأساسية، بشكل سلبي وأكثر حدةً في مستويات معيشة الفقراء. فارتفاع معدلات التضخم يقود إلى تراجع قدرة الأسر على تأمين الغذاء والدواء والملابس والسكن، ما يفاقم معاناة الفقراء والمحتاجين في المجتمع. والتضخم أشبه ما يكون بالغول أو الفك المفترس الذي يقضم دخول الفقراء بهدوء ويزيد معاناتهم باستمرار. وفي المقابل يستفيد ملاك الأصول من الأغنياء من التضخم بسبب ارتفاع أسعار الأصول وارتفاع أسعار السلع والخدمات التي يبيعونها. ويقود التضخم بهذا إلى تراجع العدالة في توزيع الدخل والثروات بين الشرائح السكانية في الدول والمجتمعات. وقد يقود التضخم في حالة تفاقمه إلى ازدياد التوترات الاجتماعية والسياسية، ما يؤثر سلباً في استقرار المجتمع، خصوصاً إذا لم تتخذ السلطات المسؤولة الخطوات اللازمة لحد من التضخم والتصدي لآثاره السلبية على الفقراء ومحدودي الدخل. وتحاول دول العالم جاهدةً التصدي للتضخم وآثاره من خلال عديد من السياسات النقدية والمالية، لكن نجاح هذه السياسات مرهون بعوامل متعددة، وقد لا تكون مثمرة في التصدي للآثار المدمرة للتضخم.

ويوفر عدد كبير من دول العالم، خصوصاً المتقدمة، شبكات الحماية أو التأمينات الاجتماعية التي توفر حدوداً دنياً من الحماية للفقراء والمحتاجين وكبار السن. وتدرك هذه الدول الآثار المدمرة للتضخم في دخول الفقراء وكبار السن من شبكات الضمان الاجتماعي والتقاعد. ولتلافي هذه الآثار تربط الدول المتقدمة حجم المنافع من هذه الشبكات بمؤشرات معينة للتضخم. فهذه الولايات المتحدة مثلاً تربط مخصصات كبار السن الأساسية من شبكة الأمن الاجتماعي أو SOCIAL SECURITY بأحد مؤشرات ارتفاع تكاليف المعيشة، وهو مؤشر تكاليف المعيشة للعاملين بأجر والموظفين المكتبيين. ويختلف هذا المؤشر قليلاً عن المؤشر العام لتكاليف المعيشة، لكنه قريب من مستوياته. وارتفع هذا المؤشر بمتوسط سنوي بلغ نحو 4 في المائة، ورفعت معه المنافع بنسب التغيير السنوية منذ عام 1974. وتضاف علاوة التضخم السنوية في الولايات المتحدة إلى مخصصات التقاعد الأساسية في بداية السنة وتحسب على أساس تغيير المؤشر في الربع الثالث من العام السابق على نظيره من العام الذي قبله. وتربط الدول الأخرى مخصصات التقاعد الأساسية بمؤشرات التضخم وقد تختلف بعض الشيء في تحديد مقادير الزيادة، لكنها تعوض عادةً المستفيدين عن الخسائر في الدخل الحقيقية الناتجة عن معدلات التضخم.

وعلى الرغم من أن معدلات التضخم الرسمية في المملكة منخفضة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أنها أثرت سلباً في الدخل الحقيقية مع مرور الزمن وأدت إلى تراجعها، ما خفض قيمة مخصصات الضمان الاجتماعي ورواتب المتقاعدين الحقيقية. وتركزت زيادة الأسعار في الأونة الأخيرة في المواد الغذائية والسكن، ما يعني تفاقم تأثير التضخم في أصحاب الدخل المتدنية. وارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة 6.5 في المائة في شباط (فبراير) 2014 مقارنةً بنظيره في عام 2011، وهو الشهر الذي شهد آخر زيادات في منافع الضمان ومعاشات التقاعد. إن تراكم تأثيرات التضخم السلبية في دخول العائلات منخفضة الدخل حتى لو كانت معدلات التضخم منخفضة، يستدعي ضرورة ربط منافع الضمان الاجتماعي ومخصصات التقاعد لموظفي الدولة والتأمينات الاجتماعية بمؤشرات التضخم المناسبة، وذلك لتعويض مئات الآلاف من الأسر عما فقده من دخول حقيقية، خصوصاً أن نسبة كبيرة من هذه العائلات منخفضة الدخل.

حقوق الإنسان في العالم

• حقوق الإنسان العربية“ تدعو إلى حماية الحقوق والحريات

الواردة بـ الميثاق العربي“

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 جماد اول 1435 هـ - 14 مارس 2014م
[اضغط هنا](#)

القاهرة - «الحياة»

أكدت لجنة حقوق الإنسان العربية سعيها الدؤوب لتحقيق رؤيتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العالم العربي من خلال القيام بإختصاصاتها المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان مع التسليم بأهمية الالتزام بالموضوعية والمهنية والحوار البناء والقضاء على أسلوب المعايير المزدوجة والتسييس.

ودعت اللجنة في بيان صحافي أصدرته اليوم (الجمعة) بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان الذي يوافق يوم 16 آذار (مارس) الجاري، الدول الأطراف وهيئات حقوق الإنسان الإقليمية والوطنية وكذلك كافة المدافعين عن حقوق الإنسان للعمل معها عن كثب، من أجل تعزيز وحماية الحقوق والحريات الواردة في الميثاق وتنظيم الأنشطة وبرامج العمل التي تبغى رفع مستوى الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان لدى الأفراد والمجتمع والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأعمالها بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول الأطراف على احترام التزاماتها بحقوق الإنسان.

وشددت اللجنة على مسؤولية جميع الدول العربية خصوصاً الدول الـ14 الأعضاء في الميثاق على واجبها تجاه تشجيع وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع، واتخاذ خطوات ايجابية وملموسة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان وجعلها أولوية قصوى في أجندة عملها الوطني خاصة أن انتهاكات حقوق الإنسان تعتبر من أبرز التحديات التي تهدد فرص الاستقرار للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن المقرر أن يفتتح الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي يوم الأحد المقبل مؤتمراً بعنوان (وطن عربي خالي من التمييز) بمشاركة عدد من الخبراء والمتخصصين في مجال حقوق الإنسان، ويناقد المؤتمر عدة محاور منها تداعيات ظاهرة التمييز على مفهوم المواطنة والقوانين والتدابير اللازمة لمكافحة ظاهرة التمييز والتجارب الناجحة في مجال مكافحة هذه الظاهرة.

يذكر أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بموجب قرار أصدره عام 2004، ويتألف من ديباجة وأربعة أقسام تضم 53 مادة تشمل كافة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تنظيم آلية عمل الميثاق المتمثلة بلجنة حقوق الإنسان العربية التي تتولى اختصاص النظر في تقارير الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق.

وتتألف لجنة حقوق الإنسان العربية من سبعة أعضاء تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري على أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية، ويعمل هؤلاء بكل تجرد ونزاهة ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني الدولة الطرف في الميثاق، ويجوز إعادة انتخابه لمرة واحدة فقط مع مراعاة مبدأ التداول علماً بأن أعضاء اللجنة ينتخبون لمدة أربعة أعوام ويتمتعون بالحصانة اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو المتابعات القضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في اللجنة.

المغرب: خطوة في الاتجاه الصحيح

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 جماد اول 1435هـ - 16 مارس 2014م

[اضغط هنا](#)

محمد الأشهب

استأنست الحكومة المغربية باقتراح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لجهة رفض متابعة المدنين قضائياً أمام محاكم عسكرية. وأقرت مشروع قانون بهذا الصدد يعتبر الأول من نوعه الذي يحد من مؤاخذات محلية ودولية إزاء تحسين سجل البلاد في احترام حقوق الإنسان.

منذ الانعطاف في اتجاه مراعاة البعد الكوني لقيم العدالة الانتقالية وتكريم الإنسان، اضطلعت المنظومة الحقوقية في المغرب بأدوار تجاوزت صورة إطفائي الحرائق، فقد انبرى المجلس الاستشاري الذي أحدثته الملك الراحل الحسن الثاني في تسعينيات القرن الماضي للإمساك بالملفات الحارقة، وفي مقدمها الوضع الاستثنائي لمعتقل «تازمامارت» الرهيب الذي كان يؤوي عسكريين دينوا بالتورط في المحاولتين الانقلابيتين لإطاحة النظام، في ظروف غير إنسانية بالغة القسوة والإهانة، وصدور عفو عن المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، فيما بدأ العاهل المغربي الملك محمد السادس فترة حكمه بتشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة التي أفضت إلى مبادرات إنسانية وسياسية واجتماعية لجبر الضرر وكشف النقاب عن السجل الأسود في الاستحقاقات الجسيمة لحقوق الإنسان. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد وتجاوزته إلى إقرار مدونة الأسرة وتأمين الجنسية للأطفال من أمهات مغربيات وتكريس ما أطلق عليه محمد السادس «المفهوم الجديد للسلطة».

بيد أنه في غضون اتساع نطاق هذه المبادرات زادت حدة المطالب، ففي رهان أوضاع حقوق الإنسان يشبه التحدي أداء ضرائب مستحقة، يصعب أن تعالج كل القضايا بالنظر إلى خصوصيات المجتمعات، سيما عندما يطاول الأمر حرية المعتقد وبعض الظواهر المصنفة أخلاقياً وقانونياً في خانة الشذوذ. واللافت أن أكثر الانتقادات حدة توجه إلى المغرب في ملفات لها ارتباط بالمارسات في المحافظات الصحراوية، إلى درجة أن بعض الأطراف لوحت بإمكان منح «المينورسو» صلاحيات لا تتوافر عليها في مهمتها ذات الصلة بقرارات مجلس الأمن للاحقة رقابة أوضاع حقوق الإنسان، ثم خف الجدل في ضوء حوار واسع النطاق بين الرباط وواشنطن وشركاء آخرين.

لدى الإقرار بالفارق بين استخدام ورقة حقوق الإنسان في مجالها الحقوقي وليس السياسي، تبرز إشكالات لها صلة بحدود التصرف، عندما يتعلق الأمر بانتهاك القوانين السارية المفعول. ويبدو جلياً أن ضبط النفس لا يذهب إلى مدهاء دائماً، وخاصة أثناء اندلاع القلاقل وإثارة الفوضى التي تجهز على الأشخاص والممتلكات، ما يفرض الحذر إزاء قطع الحبل الرفيع الذي يفصل بين الحالتين، وأقربه أن سلطة القانون تسمو على غيرها وأن المحاكمات العادلة تشكل الفصل الذي يحسم في أي إشكال. وإن كان الراجح أن الجدل يثار حول الأسباب التي تؤدي إلى المحاكمات وليس إلى وقائعها.

مبادرة إلغاء محاكمة المدنين أمام القضاء العسكري خطوة في الاتجاه الصحيح، تنزع عن القضايا المطروحة جانباً من المؤاخذات التي دأب عليها نشطاء حقوقيون. ولا يهم إن كانت تتصرف لمواجهة تداعيات معينة، بل الأهم أن تراقبها إجراءات أكثر عدلاً وانفتاحاً، تقيس الأشياء بمخلفاتها، ذلك أن مصدر الاهتمام في تسليط الضوء على حال المغرب لا يمكن فصلها عن البعد السياسي لنزاع الصحراء، بعد أن تحولت ورقة حقوق الإنسان إلى وسيلة من آليات الصراع. ولعله بسبب حساسية الموقف تجد السلطات المغربية نفسها أمام خيارات أحلاها مر، فهي إن تغاضت عن بعض الممارسات أفسحت المجال أمام فقدان السيطرة على الوضع، وإن شددت الحزم ووجهت بمؤاخذات، لكنها تستطيع أن تتخطى الألغام بقدر أكبر من الحرص على تنفيذ سلطة القانون، في ضوء تشذيب أي تصرفات يشتّم منها أنها تعاكس هذا التوجه. ولا يمكن الاستئناس بفكرة أن هناك مبالغة، لأن الظاهرة جزء من حروب نفسية وسياسية تدار بها كل المعارك المشروعة وغير المشروعة. ولا يمكن لمن يخوض أي حرب دفاعية أو استباقية، أن يدّعي أن الخصم يقذفه بالفتايل والصواريخ، فذاك جزء من قوانين أبغض الممارسات الإنسانية، والاستهانة بها لا تساعد دائماً على ربح أشواط المعارك كافة.

حرص العاهل المغربي الملك محمد السادس على الإبقاء على صفحة حكمه في بياض ولاية العهد التي أبعده عن أن يكون طرفاً في أي خلاف أو احتقان أو مواجهة، ومنذ الإشارات القوية التي أطلقها من خلال رفع الإقامة الجبرية عن مرشد «العدل والإحسان» الراحل عبد السلام ياسين وعودة المعارض أبراهام السرفاتي وإفراغ السجون من المعتقلين، بدا أنه يمضي قدماً في تنفيذ التزامات يقتنع بها ويعتبرها خياراً لا بديل منه. وإذا كان التمرس في الحكم يزيد متانة عبر حل المشاكل والتغلب على الصعوبات، فالثابت أن قناعاته باحترام قيم حقوق الإنسان لا يشوبها أي تأويل. السؤال كيف يمكن الذهاب إلى أبعد الحدود في ترجمة هذه القناعة؟



كاريكاتير

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد 15
جماد اول 1435 هـ - 16 مارس
2014م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5224>



خطأ!

عكاظ
www.okaz.com.sa

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15
جماد اول 1435 هـ - 16 مارس
2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140316/Cartoon201403165608.htm>



